جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

# التواجد الصيني في منطقة شمال إفريقيا : الأهداف والآليات

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- ثامري مشري
- بن سالم علي

إشراف الأستاذ:
-د. بوسعيد عبد الحق

لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| -د/أ. بن غربي الميلود | رئيسا |
| -د/أ. بوسعيد عبد الحق | مقررا |
| -د/أ. عصبي حليمة السعدية | ممتحنا |

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/161639033554/19079035292

# شكر

**الحمد لله رب العالمين على التوفيق لانجاز هذا العمل، وعرفانا بالجميل نتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف: " الدكتور بوسعيد عبد الحق" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى حسن نصحه وتوجيهه سائلين الله أن يبارك له في عمره وأن يمتعه بموفور الصحة والعافية وأن يجزيه خير الجزاء.**

**"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"**

بسم الله المستوي على عرشه المحيط بعلمه الكامل بصفاته المتعال على خلقه.
ثم الصلاة على نبيه وسيد خلقه وأفضل من سكن أرضه وأحق من دخل جنته.
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في الدنيا إلى من ضعت براحتها وسعادتها، إلى من تعبت لأستريح (أمي الحنونة).
إلى الإنسان الذي سعى جاهداً في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي إلى (أبي العزيز حفظه الله).
إلى دفئ البيت وسعادته إلى أخوتي وكل الأهل والأقارب والأصدقاء.
إلى أساتذتي الكرام وأسرة معهد العلوم السياسية ورفقاء الدراسة.
وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة.

**ثامري مشري**

إلى الوالدين أطال الله عمرهما

إلى الأخوة

الى الزوجة إلى أولادي محمد ولينا

إلى أخي الغالي المهدي عليه رحمة الله

الي أصدقائي الذين جمعتني بهم الأيام والذكريات

إلى كل مؤمن مخلص لدينه ووطنه

بن سالم علي

**خطة البحث:**

**مقدمة**

**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة**

المبحث الأول: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية

المطلب الأول: تاريخ وفلسفة الفكر الواقعي

المطلب الثاني: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة

المبحث الثاني: القوة الناعمة للإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

المطلب الثاني: حدود القوة الناعمة

**الفصل الثاني: المحددات الأساسية للقوة الصينية**

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

المطلب الثاني: المحددات البشرية

المبحث الثاني: المحددات السياسية والعسكرية

المطلب الأول: المحددات السياسية

المطلب الثاني: المحددات العسكرية

المبحث الثالث: المحددات الحضارية والاقتصادية

المطلب الأول: المحددات الحضارية

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

**الفصل الثالث: الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا**

المبحث الأول: مضامين الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: العلاقات الصينية – الشمال افريقية

المطلب الثاني: دوافع الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية والعسكرية

**خطة البحث:**

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية

المطلب الثالث: الآليات الثقافية والاجتماعية

**الفصل الرابع: مستقبل الصين في شمال إفريقيا**

المبحث الأول: التحديات الصينية في شمال إفريقيا

المطلب الأول: التهديدات الأمنية

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية

المطلب الثالث: الهيمنة الأوربية (الفرنسية)

المبحث الثاني: التداعيات الايجابية والسلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا

المطلب الأول: التداعيات الايجابية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا

المطلب الثاني: التداعيات السلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا

المبحث الثالث: أبعاد التواجد الصيني في شمال إفريقيا على المصالح الغربية

المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي

المطلب الثاني: نظرة استشرافية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا

**الخاتمة**

**قائمة المصادر والمراجع**

**الفهرس**

# مقـــــدمة

## مقدمة:

بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، شهد النظام العالمي تحولات غيرت من موازين القوى الدولية ، حيث أصبحت تعبر عن استقلالها في النظام الدولي فانهيار الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة وصعود قطب جديد في الساحة الدولية متمثل في الصين ، أثار جدلا كبير بين المحللين حول دور الصين الجديد في الساحة الدولية.

لقد أصبحت الصين فاعلا أساسيا في السياسة العالمية، وتهديدا حقيقيا للمصالح الغربية خاصة في القارة الإفريقية، فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي غيرت الصين إستراتيجيتها بشكل كبير مستقبلا في انتهاج سياسة برغماتية، وتغلغل اقتصادي أصبح الوطن العربي من بين الأقاليم ذات الأهمية الحيوية لاستدامت النهوض والتبعية الصينية واختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربة لتعزيز العلاقات بالدول العربية مكنها من توسيع نفوذها.

تتبنى الصين منظور واحد إزاء السياسة والأمن العالميين، أن النزعة العالمية الدولية تتجه صوب السلام والتطور، لذا سعت لتوفير محيط إستراتيجي مستقر، وزيادة التعاون مع دول شمال افريقيا وفق مجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية الذي يدخل ضمن التوجهات الجديدة للصين.

**أهمية الدراسة:**

تعتبر قضية التدخل الصيني في شمال إفريقيا والمنطقة العربية من أهم القضايا المعاصرة، باعتبار بأن المنطقة المتوسطية منطقة نفوذ بالنسبة إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ظهور قوة أسيوية جديدة متمثلة في القوة الصينية كقوة صاعدة منافسة للغربية تحمل مقاربة أمنية متبدلة وسياسة خارجية أكثر اتساقا وانسجاما في المجتمع الدولي وصعود سلمي.

كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة أسباب تحول الصين من دولة متخلفة إلى دولة تعتبر كقوة اقتصادية جديدة منافسة تتبنى نظرة جديدة تختلف عن الغرب.

من خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل:

**الإشكالية:**

- فيما تمثلت الاستراتيجية الصين في شمال إفريقيا؟ و ماهي تأثيراتها على المنطقة ؟

**التساؤلات الفرعية:**

- ما هي مقومات القوة الصينية باعتبارها قوة صاعدة؟
- فيما تمثلت طموحات الصين في شمال إفريقيا؟
- ما مستقبل الصين في شمال افريقيا؟

**فرضيات الدراسة:**

- اعتماد الصين على القوة الناعمة في إستراتيجيتها.
- التوجه إلى التوسع وإيجاد نفوذ في شمال افريقيا.
- النفوذ الغربي في شمال إفريقيا يهدد الإستراتيجية الصينية.

**أدبيات الدراسة:**

01) رسالة دكتوراه من إعداد العطري علي بعنوان: "التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000"، نوقشت بجامعة باتنة بقسم العلوم السياسية تطرق الباحث فيها إلى العلاقات الصينية الإفريقية والتحول في السياسة الصينية الذي ترجمته التوجهات الجديدة في إفريقيا.

02) كتاب للدكتور محمد الصالح جمال بعنوان: "الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى، ركز هذا الكتاب على مجموعة الاعتبارات التي ساهمت في نجاح الإستراتيجية الصينية في إفريقيا من خلال المكانيزمات التي اعتمدتها الصين بالإضافة إلى التداعيات الإقليمية والدولية للمنطقة الإفريقية باعتبار أن القارة الإفريقية منطقة نفوذ للقوى الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، خاتما ذلك بنظرة استقرائية للصراع الصيني الغربي في إفريقيا.

03) كتاب تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس لمحمد الطاهر عديلة حيث تطرق الباحث وسلط الضوء على المسار العام الذي عرفه التطور النظري للعلاقات الدولية مبرزا الجهود والمحاولات المبذولة من طرف المفكرين في تقديم

تفسيرات مقنعة للواقع والأحداث بعد نهاية الحرب الباردة وما عرفته الساحة الدولية من تغيرات.

**الإطار المنهجي:**

تم استخدام منهج من المناهج المناسبة.

– **المنهج دراسة حالة :** يعرف على انه عبارة عن بحث متعمق لحالة محددة يهدف الى الوصول الى نتائج يمكن تعميمها على حالات اخرى مشابهة .

تم استخدام منهج دراسة حالة بقصد معرفة النتائج والوصول الى تعميمات من خلال الاستراتيجية الصينية في شمال افريقيا.

**مصطلحات الدراسة:**

– الإستراتيجية: هي فن استخدام القوة، وتوزيع القدرات للوصول إلى الأهداف المحددة مع استخدام أفضل الوسائل في ذلك فهي مظهر من فنون السياسية في كيفية إدارة التعامل مع الدول الأخرى بمقتضى المصالح القومية.

– القوة الناعمة: هي القدرة على تشكيل وصنع أولويات وأفضليات الآخرين وذلك دون اللجوء إلى استخدام الضعف المادي من قوة وإكراه.

– مفهوم الأمن: الأمن بمفهومه النسبي هو أن تكون في مأمن من الضرر أي أن تكون سالما من الأذى مع أخذ بعين الاعتبار الجدل الكبير للتطور في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة وانتقاله من المفهوم الكلاسيكي إلى المفهوم الجديد.

– السياسة الخارجية: يمكن تعريفها بأنها محصلة السلوكات والنشاطات التي تمارسها الدولة في بيئتها الخارجية سواء ضمن النظام الإقليمي أو العالمي من أجل التأثير في سلوكات الفواعل الأخرى من أجل ضمان المصالح المرجوة.

**تقسيم الدراسة:**

**الفصل الأول:** تتناول الدراسة في فصلها الأول التأصيل النظري للواقعية الكلاسيكية والجديدة ثم التطرق إلى القوة الناعمة وإبراز مفهومها وكذا تحديد مفهوم القوة الصلبة وتحديد عناصرها.

**الفصل الثاني:** يتناول الفصل الثاني المحددات الأساسية للقوة الصينية من قدرات سياسية واقتصادية والنفوذ الصيني المتنامي خاصة في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى الوزن الحضاري للصين من خلال الترويج للحضارة الكونفشيوسية.

**الفصل الثالث:** تطرح الدراسة في هذا الفصل الإستراتيجية الصينية المعتمدة في شمال إفريقيا مبرزا ذلك بالمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في ذلك.

**الفصل الرابع:** يعتبر هذا الفصل بمثابة الاهداف لتواجد الصيني في شمال إفريقيا والتركيز على أهم التداعيات على المنطقة في ظل تنافس صينو – أمريكي من جهة وصينو – أوربي من جهة أخرى، مع إعطاء نظرة إستراتيجية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا.

# الفصل الأول

# الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات إلا أن النظرية الواقعية استحوذت على مساحة أوسع من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية، كما أنها استمدت قيمتها من كونها نقطة انطلاق ناجحة لجل النظريات التي تبعتها، سواء جاءت هذه النظريات مؤكدة بعضا من افتراضات الواقعية أو أنها قامت على أنقاضها، هذا ما جعل الواقعية أقرب لحالة الهيمنة النظرية في ميدان العلاقات الدولية باعتبارها قمة المستويات التفسيرية الأمثل لعلاقة الصراع والحرب.

**المبحث الأول: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**

**المطلب الأول: تاريخ وفلسفة الفكر الواقعي**

تعود الجذور التاريخية للفكر الواقعي بحسب العديد من الأكاديميين في حقل العلاقات الدولية إلى الفلسفات السياسية التقليدية للمفكر الهندي كوتيليا، نيكولا ماكيافيلي إلى جانب المفكر الإنجليزي توماس هوبز وهؤلاء المفكرين والفلاسفة كانوا يؤمنون بشكل كبير على ضرورة امتلاك القوة من أجل التحكم والسيطرة على العلاقات الدولية باعتبار أن هذه الأخيرة كانت فقط مجرد ظاهرة في ذلك الوقت.[1]

"بالعودة إلى تاريخ فلسفة القوة كأداة لفهم واقع التفاعلات التي كانت تحدث بين الشعوب والمجتمعات (انتظامها في شكل دول بالمفهوم الحديث لم يتجسد إلا في منتصف القرن السابع عشر)، يقول روبرت جيلبين أن ثيوسيديدس – في مقدمة كتابه عن تاريخ الحرب الكبيرة بين اسبرطة وأثينا – وجه خطابه إلى أولئك الباحثين الذين لديهم الرغبة في معرفة دقيقة عن الماضي لتساعدهم على استشراف المستقبل".[2]

إن الفرضيات الأساسية للواقعية جلية في كتاب ثيوسيديدس، وهي: الفاعل الأهم في السياسة الدولية هو الكيانات الإقليمية المنظمة دول المدن في تلك الفترة)، وأن سلوك الدول يمكن تفسيره عقلانيا، وأن الدول تبحث عن القوة، وتقوم بحساب مصالحها انطلاقا من مفهوم القوة".[3]

---

[1] محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020، ص 11.

[2] محمد عديلة الطاهر، أطروحة دكتوراه بعنوان تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس، ص 205.

[3] المرجع نفسه، ص 205.

يعتبر ميكافيلي المؤسس لعلم السياسة الحديث مصورا الواقع على ما هو عليه، لا كما ينبغي أن يكون حيث أكد ميكافيلي على ضرورة اجتماع كافة أهداف الدولة لهدف بقائها واستمرارها واستبعاد الأهداف الأخرى التي تتعارض مع ذلك الهدف، حيث يرى أن الدولة الضعيفة تشكل دعوة دائمة لافتراسها من قبل الآخرين، لذا أشار إلى أن القوة التي يمثلها الأسد والخداع الذي يمثله الثعلب هما ركنان أساسيان في إدارة السياسة.

يرى توماس هوبز أن الإنسان لأناني محب لذاته، لا يعمل، إلا وفق مصالحه الخاصة متطلع إلى الأمان ويهدف إلى الحفاظ على حياته، أشار هوبز إلى إمكانية الحصول على نظرة أساسية للحياة السياسية من تخيل حياة البشر في ظل الظروف الطبيعية السابقة لاختراع وتأسيس الدولة ذات السيادة، حيث وفقا لهوبز فإن: "حالة الطبيعة هي حالة إنسانية سيئة، تتضمن وجود حالة حرب دائمة من قبل الكل ضد الكل".

أشار هوبز بأن البشر يسعون بشكل دائم لامتلاك القوة، فالمجتمع في ظل "حالة الطبيعة" معرضون للخطر، ولا يستطيع أحد أن يكون أمناً، حيث الكل متطرف.

اعتبر لهوبز وجود حكومة قوية من الأمور الضرورية في النظام السياسي، لذا فقد تبنى الواقعيون رؤية لهوبز على العلاقات الدولية، حيث لا وجود لسلطة عليا تعمل على فرض القواعد العامة على الجميع، بهدف تحقيق النظام العالمي.

تبنى الواقعيون الكلاسيكيون رؤية سلبية للطبيعة البشرية، واعتبروا أن القوة هي الدافع لكل السياسات الدولية من تنافس ونزاع من أجل الحفاظ على بقائها.[1]

خلال فترة الحرب العالمية الأولى ظهرت مجموعة من الدراسات في العلاقات الدولية التي تحاول التعرف على العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والسكانية والجغرافية والإستراتيجية بهدف فهم التطور الحقيقي للسياسات الخارجية للقوى العظمى، كما ساهمت مجموعة من الدوريات المتخصصة في تنشيط هذا الاتجاه.[2]

[1] محمد الصالح جمال ، ص206

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى 1995، كاظمة للنشر والترجمة والتويع، الكويت، ص 10.

**المطلب الثاني: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة**

**الفرع الأول: الواقعية الكلاسيكية:**

ظهرت الواقعية الكلاسيكية في عام 1940، حيث هيمنت على عقول الشباب من الدارسين لمادة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، وتمت معالجتها من الأكاديميين إلى عام 1950 واستمرت إلى عام 1960، يشير هذا المنهج إلى أهمية القوة في العلاقات الدولية، إذ أن الأخيرة هي علاقات قوة، وهي ظواهر لها، وعليه داهمه هذا المنهج من أن الرغبة في الهيمنة هي الظاهرة والصفة المميزة للعلاقات الدولية وأكثر دقة، إن الدول بإمكانها أن تصل في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية بالوسائل كافة، دون أن تعطي أي أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية.[1]

وبدون شك تقبل القوة أحد المحاور الأساسية في حركة المجتمعات والأنظمة السياسية وتعد من أكثر الموضوعات إثارة في الوقت الراهن، إذ أصبح من مسلمات الموضوعات في تحليل النظريات المكثفة بالدول، وتفسير التاريخ على أساس تغير القوى المهيمنة وفي حقبة زمنية متباينة.[2]

الواقعية كنظرية سياسية، ترجع جذورها إلى تاريخ توثيق اليونان القديمة، وحرب بلوبونيز بين أثينا وأسبارطة (404-451) ما قبل الميلاد، عناصر الواقعية ترجع إلى كتابات kaytalya الذي كان وزيراً للإمبراطور maurya في الهند أكثر من ألفين سنة الماضية فمنذ تأكيدات ثوسيديس قبل أكثر ما ألفي عام في حوارات ميليان بأن الأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه، فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما أسماه فريديريك الأكبر "المبدأ الدائم للحكام".[3]

---

[1] Peter Hough. Understanding. Global security. Rutledge. Taylor and Francis. Group. Landor and new York. 2005. Chorines w. Kelley world politics trend and transformation. Edition, st, martins press, new York, 1995, p 23.

[2] نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي،دار الجليل للنشر، عمان، 1983، ص 29.

[3] فريد زكريا، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص 28.

اعتقد الكثير من الباحثين أن الصراع وليس التعاون هو المحور في السياسات الخارجية ولعل من بين هؤلاء سبيكمان 1893 – 1943، الذي أكد أن الأوضاع التي تميز العلاقات بين الجماعات داخل دولة معينة خلال الأزمات، وعند انهيار السلطة المركزية هي أوضاع طبيعية العلاقات بين الدول في النظام الدولي.[1]

قام الباحثون في السياسة الدولية لسنوات عديدة بمناقشة مفهوم القوة كمنهج دائم في دراسة للأنظمة الدولية، ولعل ما بين هؤلاء هانز مورجانتو، الذي قام بدراسة القوة كجزء مركزي للسياسة الدولية مؤكداً أن غاية الجميع هي الحصول على القوة، وأن هذه الأخيرة هي الهدف الكبير للسياسة والدافع المقوي لأي عمل سياسي.

في سنة 1948، نشر الأستاذ هانس مورغانتو كتابه المشهور "القوة بين الأمم" وكان هدفه بسيط وهو أن يبني نظرية للعلاقات الدولية تسعى بدورها إلى شرح مختلف الظواهر السياسية الدولية في الماضي والحاضر ومحاولة وضع شكل معين للعلاقات في المستقبل فمورغانتو ألصق صفة "السياسي" للنظرية الواقعية وسماها "الواقعية السياسية".

كما أن الواقعية الكلاسيكية ترى بأن الواقع الدولي أو العالم بصفة عامة هو عالم للمصالح المتناقضة ووجود صراع من أجل تعظيم هذه المصالح والحصول عليها، وأن المبادئ والقواعد الأخلاقية لا يمكن تبنيها أو تحقيقها في هذا الواقع الدولي.

لم تسلم المدرسة الواقعية من انتقادات وجهت إليها، يمكن إيجازها في الأتي:

01- لم تستطع المدرسة الواقعية أن تميز بين القوة كمحصلة سياسية، والقوة كأداة، والقوة كدافع محرك باعتبار أن لكل من هذه المفاهيم مدلولاتها تختلف الواحدة عن الأخرى، إلا أن مورغانتو دمجهما في مفهوم واحد.

02- عالج مورغانتو مفهوم للمصلحة القومية، كهدف سهل من الممكن تحقيقه، والحق أنه لا يميز بين ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، التي لم تعد صالحة للتطبيق على الظروف المستجدة في القرن الحالي.[2]

إن التشديد على المصالح يعبر عن فكرتين هما:

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 61.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 223.

أن للدولة مصالح، وأن مصالح الدول تسيطر على سلوك الدول، وقد تشكل الفكرة القائلة أن للدول مصالح، مشكلة مدعاة للجدل، فهل للمؤسسة وليس للفرد أن تكون لها مصالح بالمعنى الصحيح؟ فالموقف الواقعي يقول: بأن الدول هي مثل الأشخاص يمكن أن تكون لها مصالح، وبالتالي فإن "المصلحة الوطنية" ليست مجرد عبارة مختزلة لمصالح أي جماعة تسيطر على الهيكل الإداري للدولة.

01- يعتقد مورغانتو بثبات النظام السياسي الدولي، طالما أن مصالح الأطراف تتعدد دائما بدافع القوة تحت أي ظروف، ومهما كانت طبيعة هذه الظروف، هذا المفهوم عند مورغانتو يخلط بين ظاهرة الصراعات والمؤسسات التي نشأة في إطارها في القرون الأخيرة وبمعنى آخر، إن صراعات القوى شيء والظروف الدولية التي تحركها، والمؤثرات التي تخلقها ودوافع الأطراف المشاركة شيء آخر متباين.[1]

02- لأن المنهاج الذي أنتجه مورغانتو في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هي عملية ترشيدية مستمرة، يأخذ عملية التوفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي تعد ثابتة وموضع اعتراف عام في الوقت نفسه.

03- لا تعد القوة وحدها كأداة لتحليل الظواهر كافة في السياسة الدولية، إذ توجد إل جانب قيم وعوامل أخرى مؤثرة في السلوك السياسة الخارجية للدولة، مثل الرغبة في التعاون الدولي والنزاعات الاندماجية في السياسة الدولية كالحالة في أوربا الغربية.[2]

04- تتسم تحليلات مورغانتو بالتشاؤمية في السياسة الدولية، التي لا تستند إلا على افتراضات واهية للغاية.

05- لم يميز مورغانتو تميزا واضح بين السلطة غاية في حد ذاتها، والسلطة وسيلة لتحقيق غاية أخرى.

06- كما أشار والتر وغيره، أنه توجد مشكلة كبيرة بـ "مستوى التحليل" في أعمال مورغانتو، إذ ليس من الواضح البتة ما إذا كان تشاؤمه حول طبيعة العلاقات الدولية ناجما عن فرضيات الميتافيزيقية حول "الطبيعة الإنسانية" أن ناجماً عن طبيعة النظام الفوضوية بذاتها.

---

[1] محمد الصالح جمال ، مرجع سابق، ص 26.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 95.

**الفرع الثاني: الواقعية الجديدة:**

تعتبر النظرية الواقعية الجديدة امتدادا للنظرية الواقعية الكلاسيكية وأنها جاءت كرد فعل على بعض المبادئ والافتراضات التي فشلت في تفسير واقع معين للنظرية الواقعية الجديدة.[1]

فكينيث ولتز أراد خلق نظرية للنظام أو النسق الدولي وليس إنتاج تقرير عام عن جميع مظاهر العلاقات الدولية، ولكن إذا ما نظرنا إلى ما قاله الأستاذ جوزيف ناي حول ما يهدف إليه الأستاذ ولتز: "إن العمل المتميز لوالتز ليس بخلق نظرية جديدة وإنما بتنظيم وهيكلة الواقعية".[2]

وسع والتز مفهوم القوة لتتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية، وحاول الربط بين قوة الدولة، وامتلاك عناصر أخرى مثل المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد المادية والطبيعية والسكان ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري، والاستقرار السياسي والكفاءات.

ويمكن تلخيص أهم الرؤى للواقعية الجديدة:

01- أن النظام الثنائية القطبية هو الأفضل وذلك بسبب سهولة إدارة العلاقات الدولية في هذا النظام.

02- تعتبر أن الفوضى والأنانية بين الدول تحقيق التعاون، أي أن سعي كل دولة على حدا إلى تحقيق مكاسب لنفسها أكثر من غيرها من الدول الأخرى يمنع بشكل كبير قيام شراكة متباينة أو تعاون جدي بين الدول باعتبار أن التعاون يقوم على اقتسام الأرباح.

03- ترى الواقعية الجديدة أن الأمن أكثر أهمية من الاقتصاد وأن الاقتصاد يعتبر أكثر أهمية من حقوق الإنسان، فالدول إذا تم تخييرها ما بين قضية الأمن أو المصالح المنية وما بين قضية حقوق الإنسان فإن هذه الدول بالطبع ستختار الأمن.[3]

---

[1] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 28.

[2] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 164.

[3] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 30.

## المبحث الثاني: القوة الناعمة للإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

### المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

#### الفرع الأول: تعريف القوة الناعمة:

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة قائلا: "بأنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة، بل عن طريق الجاذبية وجعل الآخرين يريدون ما تريد وأن القوة أكثر من مجرد الاقتناع أو القدرة على الاستمالة بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيراً ما يؤدي إلى الإذعان، وكذلك هي القدرة على تشكيل تصورات الآخرين وتوجيهاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم، عبر الإيحاء للآخرين.[1]

كما تضم القوة الناعمة القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام أدوات إكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل نشر الأفكار والمعلومات.

#### الفرع الثاني: مصادر القوة الناعمة:

يذكر جوزيف في مؤلفه حول القوة الناعمة، ثلاثة مصادر للقوة الناعمة وهي:

- الثقافة في الأماكن التي فيها جذابة للآخرين.
- القيم السياسية عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج.
- السياسة الخارجية عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية.

قامت الصين بانتهاج سياسة القوة الناعمة تجاه الدول النامية بالأساس، هذه السياسة التي تم استخدامها أول مرة من طرف البروفيسور الأمريكي جوزيف ناي في إشارة إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة والنفوذ بعيداً عن منطق القوة

[1] صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية، المحلية الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص 124.

العسكرية والتهديد المباشر فالقوة الناعمة حسب ناي تعتمد القدرة على استكشاف وتحديد تطلعات الأطراف الأخرى والقدرة على استمالة هذه الأطراف من خلال استخدام أساليب الإقناع والإغراء بدل الإكراه والقهر لتحقيق الأهداف المرجوة فهذه القوة تحقق مبتغاها من خلال انبهار الطرف الآخر بجاذبية الثقافة الوطنية وبالمبادئ السياسية بالشكل الذي يؤدي إلى النظر لهذه الثقافة وهذه السياسات على أساس أنها شرعية ومرجعية وبذلك تتم السيطرة الفعلية.[1]

يذكر الأستاذ جوزيف ناي أن أهم مصادر القوة الناعمة تتمثل خاصة في الثقافة والقيم السياسية:

01- الثقافة:

الثقافة هي مجموعة من القيم والممارسات التي تقوم بخلق معنى وميزة للمجتمع.

02- القيم السياسية الحكومية:

تعتبر السياسة الحكومية مصدر مهما للقوة الناعمة وهذه الدراسات نابعة من قيم سياسة معينة تسهم في بناء مخططات سياسية للحكومة لتنفيذها سواء على المستوى الداخلي للدولة أو خارجها، كما أن السياسة الخارجية للدولة تصطلح بدور مهم في صياغة القوة الناعمة للدولة ويعطي الأستاذ ناي على ذلك مثالا بالاستدلال بالرئيس الأمريكي جيمي كارتر في سنوات السبعينات وارتفاع شعبيته في دولة الأرجنتين.[2]

هناك مجموعة من السياسات التي تستخدمها الحكومات من أجل توظيف قوتها الناعمة وهي كالآتي:

---

[1] Josephs, Nye, soft power: the means to success in world politics, CNY: public affairs, 2004, p 09.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 58.

- الحكومات بإمكانها بعث وترقية البرامج تشجيعية لفائدة الطلبة.
- تسخير الحكومات أكبر من الوقت والجهد والمال من أجل العمل على تثقيف شركاؤها الأجانب.
- الدبلوماسية من أهم أدوات القوة الناعمة، حيث تقوم الدولة بخلق سياسات دبلوماسية تعتمد على حسن الضيافة، التركيز على الدبلوماسية الهادئة.

**المطلب الثاني: حدود القوة الناعمة:**

إن الاستخدام المفرط للقوة الناعمة لا يحقق دائما الأهداف المنشودة فمهما احترقت القوة الناعمة قلوب الشعوب في العالم إلا أن هذه الشعوب تبقى متمسكة بتقاليدها وعاداتها.

بالإضافة إلى أن مفهوم ناي للقوة الناعمة والذي يركز على العاطفة والرغبة هو مصطلح مبسط وغير واقعي، وذلك لأن مشاعر وعواطف الشعوب تتميز بالتعقيد.

كما أن المضمون الشامل للقوة الناعمة ويرى بأنها: "قوة جذب" ووجود علاقة بين القدرة على الجذب والتأثير على الآخرين في إطار العلاقات الدولية، وأن هذه القوة لديها الاستطاعة لتشكيل أولويات وأفضليات الآخرين.

القوة الناعمة لا تؤثر على صناعة واتخاذ السياسات وإنما تؤثر فقط على "بيئة صنع السياسة".

القوة الناعمة كذلك من شأنها أن تأتي عكس ما كانت تصبو إليه ذلك لأن المجتمعات والشعوب سترد على الثقافات والتقاليد الوافدة، وستعارضها بشكل مختلف.[1]

[1] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 63.

# الفصل الثاني
# المحددات الأساسية
# للقوة الصينية

تعد المحددات الجغرافية والبشرية وكذا السياسية والعسكرية، الحضارية والاقتصادية منها أهم ركائز صنع السياسة الخارجية للدول لما لها من تأثير على صناعة القرار السياسي.

والصين مثلها مثل باقي دول العالم لها محدداتها التي تساهم بشكل كبير في صناعة القرار السياسي، ولهذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول فيها المحددات الجغرافية، البشرية، السياسية، العسكرية، الحضارية، الاقتصادية والتي تساهم في صناعة الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا.

## المبحث الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

### المطلب الأول: المحددات الجغرافية

01) الموقع والمساحة: تقع الصين في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، يبلغ مساحتها 9.6 مليون كم$^2$ تحتل المرتبة الرابعة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وامتلاك الصين لهذه المساحة الكبيرة مكنها من إيجاد وامتلاك عمق استراتيجي كبير، هذا العمق جد مهم في دعم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي.

يلعب العامل الجغرافي في الصين من الناحية الجيوسياسية مع 14 دولة دوراً هاماً، حيث أن العدد الكبير للدول المجاورة أدى إلى العديد من الحروب والنزاعات الحدودية.[1]

تمتلك الصين شبكة طرق هامة للمواصلات والتجارة مثل طريق الحرير وكذا إطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر هذا ما ساهم في دعم تجارتها الخارجية.

[1] علي العطري،التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000،اطروحة دكتورا ، تخصص علاقات دولية كلية الحقوق،باتنة 2019، ص 85.

02) الموارد والثروات الطبيعية: تلعب الموارد الطبيعية المتوفرة لأي دولة دورا هاما، ولها تأثير مباشر على سياستها الخارجية، لأن هذه الموارد تعد مقوما رئيسيا من مقومات قوة الدول. فالسياسة الخارجية للدولة ترسم انطلاقا من الموارد المتاحة لها. وذلك تجنبا لفشل استراتيجياتها الكبرى، في حال تناقض الموارد المتاحة، مع الطموحات الخارجية. عموما إن الموارد التي تملكها الدولة تؤثر في قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة. رغم أنه لا توجد دولة صناعية في عالمنا المعاصر، تملك من الموارد ما يكفي لإتباعها سياسة خارجية مستقلة استقلالا كاملا.

إن التنامي السريع والقوي لاقتصادها، قد أثر على استهلاكها وحاجتها للموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في الموارد الطاقوية، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي. ففي السابق وبالتحديد قبل سنة 1993. كانت الصين دولة مصدرة للنفط وتتمتع باكتفاء ذاتي منه وتعتمد على إنتاجها المحلي، لكن بعد ذلك التاريخ، أصبحت الكميات المنتجة من الطاقة في الصين غير كافية، المتطلبات اقتصادها، حيث تجاوز الطلب قدرتها الإنتاجية فتحولت إلى دولة مستوردة للنفط. الشيء الذي أثر على توجهات سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر تركيزا على إقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم.[1]

03) الموارد المائية: تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر سواحل الصين من بين أطول الدول من حيث الساحل في العالم، يبلغ طول ساحلها 18000 كم، القسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر يوهاي والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، وهي جميعها جزء من المحيط الهادي ومن بين هذه البحار يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الأعمق حوضاً والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل، أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده

[1] علي العطري ، مرجع سابق، ص 86-87.

المحيط الهادي، والموانئ الهامة من الشمال إلى الجنوب هي: دالتا، تشينهوانغداو، وميناني وغاوشيونغ وجيلونغ في تايوان.[1]

**المطلب الثاني: المحددات البشرية:**

01) التعداد السكاني: الصين هي أكبر البلدان سكانا في العالم، فقد بلغ عدد سكانها 1.33474 مليار نسمة ويمثل سكانها 21% من سكان العالم و33% من سكان آسيا وقد بلغت الكثافة السكانية 139 شخص في الكيلومتر المربع وبلغ عدد الذكور 686052 مليون نسمة أي 51.4% من مجموع السكان، في حين بلغ عدد الإناث 648.22 مليون نسمة أو 48.6% ويقطن 46.6% من سكان أراضي الصين أو 621.86 مليون نسمة في المدن، بينما يقطن 53.4% أو 712.88 مليون نسمة في المناطق الريفية، وتستمر نسبة القاطنين في المناطق الحضارية من مجموع السكان في الارتفاع بفضل التطور الذي شهدته الصين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني الدؤوب حيث تضاعفت أكثر من مرة ونصف من نسبة 17.92% إلى 46.6% عام 2009.

02) التوزيع الديمغرافي للصين: تحتوي الصين على 56 قومية منها الهان، والأيغور والناي، وتمثل قومية الهان حوالي 94% من الشعب الصيني وبلغ عدد المنتسبين لقومية الهان 1.31 مليار نسمة.

بالنسبة للأقليات المسلمة فإنها لا تتجاوز نسبة 1.7% فقط من مجموع سكان الصين وتشمل عشرة أقليات مسلمة وهي: الهوى، الأويغور، والقازق، والطاجيك، ودوتغشيانغ والقيرغيز، وسالار، والأوزبك، وبونان، والتتار، ويتمركزون في المنطقة الشمالية الغربية العظمى 30% من عموم المنطقة بما في ذلك ثلاث محافظات (شنسي، وغانس وتشنيهام)، ومنطقتان ذاتيا الحكم، ويتوزع الهوي على نطاق واسع في المنطقة الشمالية

[1] شينوي قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة محمد أبو جواد، دار النشر، بكين، 1987. ص 1.

الغربية، وبعض منهم يقيمون أيضا في المقاطعات الداخلية للصين، بينما يعيش معظم الشعب الأويغور في شيبجيانغ وخاصة المنطقة الجنوبية.

تعمل الصين على دمج الأقليات داخل النظام السياسي والعمل على ترسيخ الشرعية السياسية في المجتمع من خلال عملية انتقال السلطة والثقة الكبيرة في أن تصبح "شريكا مسؤولا" في المجتمع الدولي في ظل نظامها السياسي الخاص، وفي حقيقة الأمر أن الجماهير داخل الصين هي المستهدفة من رسم تلك الصورة التي تتضمن الاستقرار الداخلي في الصين ومن الفوائد الأخرى التي يمكن أن تجنبها بكين في هذا الصدد، تحويل اتجاه السخط الشعبي الناتج عن سوء الحكومة، أي إرادة الحكم من خلال إثارة النزعة القومية.[1]

[1] رايمو ندلي، "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015، ص 2.

## المبحث الثاني: المحددات السياسية والعسكرية

### المطلب الأول: المحددات السياسية:

01- نشأة الدولة الصينية الحديثة:

تأسست الصين الشعبية بعاصمتها السياسية بكين بتاريخ 1 أكتوبر 1949 كجمهورية شيوعية تقوم على نظام الحزب الواحد، تبنى دستور البلاد 1954 وضع أساس الحكومة المركزية لإدارة عملية التحول نحو الاشتراكية، إلا أنه سرعان ما عززته تغيرات أضعفت المركزية وأدت إلى صعود الحزب الشيوعي الصيني وسيطرته على أجهزة الدولة، أدت الثورة الثقافية إلى مزيد من الاضطرابات في نظام عام 1954 وألغى الحزب الشيوعي الدستور عمليا إلى أن تم تبني دستور ثاني في 1975 والذي يحتوي على العديد من مبادئ الثورة الثقافية.

في سنة 1978 تم تبني دستور جديد أقرب من دستور 1954 وفي سنة 1982 تم صياغة دستور آخر قام بتغيير العديد منن الاتجاهات الجديدة في السياسة الصينية فزاد من سلطة مجالس الشعب وحدد أدوار الدولة ومدى استقلاليتها بوضوح أكثر، وحدد فترة حكم كبار المسؤولين بفترتين ووضع دائرة الانتخاب المباشر للنواب من مستوى أساسي إلى مستوى الكوفتية، ودعم محاولات توضيح سنية الحكومة وإصلاحها فكان يسمو إلى تعزيز سيادة القانون وأداء المؤسسات لوظيفتها بشكل أساسي.

02- مجلس الدولة: هو جهاز الإدارة الرئيسي في الحكومة وهو بمثابة مجلس الوزراء الذي يشرف على الآلية الحكومية للصين ويحتمل المجلس قمة بيروقراطية معقدة من اللجان والوزارات وهو مسؤول عن التأكد من سياسات الحزب من المستوى القومي إلى المحلي، ومن الناحية النظرية فهو مسؤول من قبل مجلس نواب الشعب، كما يلعب دوراً

هاماً في صياغة وإدارة الخطة السياسية والقومية وميزانية الدولة، كما أنه مسؤول عن القانون والنظام.[1]

03- مجلس الشعب الوطني:

انشأ هذا المجلس عام 1954، ويمثل طبقا للدستور السلطة العليا في البلاد وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير أن السلطة الحقيقية هي في يد الحزب الشيوعي الذي ليس له إشارة في الدستور، يضم المجلس 3000 عضو ونسبة منتسبين منهم رسميا إلى الحزب الشيوعي تصل إلى 60% إلى 70% وتعتبر اللجنة الدائمة وعدد أعضائها 150 عضو القوة المحركة للبرلمان.

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من خلال كثرة أعضاء البرلمان المنتسبين إلى الحزب الشيوعي في الصين، وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب تكون مضمونة الاعتماد مسبقاً.

04- المكتب السياسي:

تنتخب اللجنة المركزية للحزب أعضاء المكتب السياسي البالغ عددهم 24 عضو، لكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنتها الدائمة المكونة من تسعة أعضاء، والتي تعمل كمجلس وزراء مصغر وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذاً، وكيفية عمل اللجنة الدائمة سرية وغير واضحة، يعتقد على نطاق واسع أن الاختلافات في السياسة والصراع الحزبي تحدث في السر، وما أن يتم اتخاذ القرار، حتى يلتزم به جميع الأعضاء ويتم اختيار الأعضاء الجدد في المكتب السياسي بعد مناقشة وتحقيقات لخلفياتهم وخبراتهم وأرائهم.

[1] علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين الداخلية، الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل، 2010، ص 37.

05- اللجنة العسكرية المركزية: وتعتبر اللجنة العسكرية المسؤولة عن تسيير القوات المسلحة وتوجيهها، وتتكون من الرئيس ونائب الرئيس والأعضاء، فترة اللجنة العسكرية هب نصف فترة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب.[1]

06- الحزب الشيوعي الصيني: حزب سياسي بدأ الحكم عام 1949 يعد مؤسس جمهورية الصين الشعبية، مر بمراحل عديدة منذ تأسيسه، يعتبر أكبر الأحزاب السياسية في العالم.

يتحكم الحزب بجميع مؤسسات ومفاصل الدولة الصينية، يتكون من لجنة مركزية تضم 200 عضو ومكتباً سياسياً 25 عضو ولجنة دائمة سبعة أعضاء وأميناً عاماً، وتتولى هذه القيادة رسم اتجاهاته الصين المستقبلية.

07- السلطة التنفيذية: وتتمثل في رئيس لجمهورية الصين الشعبية فهو رئيس الدولة وممثلها الأعلى.

يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية متعاوناً مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وظائف رئيس الدولة وسلطته، ويقوم بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب أو قرارات لجنته الدائمة بإصدار القوانين وتعيين وعزل جميع الأعضاء في مجلس الدولة، ويعتمد البعثات الدبلوماسية الأجنبية باسم الدولة يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة مع الدول الأجنبية ويقوم بإلغائها.[2]

[1] منظمة الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الصين، 30 جوان 2010، ص 16.

[2] بحري سفيان، تحول موازين القوى في آسيا – البلفيك، رسالة ماستر، تخصص تحليل السيسات الخارجية، بومرادس، ص 19.

08- السلطة القضائية: المحاكم والبنايات في الأجهزة القضائية في الصين بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من اصطلاح أجهزة الأمن العام وأمن الدولة والإدارة القضائية بوظيفة إدارية فإنها تضطلع بوظيفة قضائية جزئياً.

وتشمل المحاكم الشعبية والمحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية المتخصصة.

وتشمل البنايات الشعبية النيابة الشعبية العليا والبنايات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والبنايات الشعبية المتخصصة.[1]

**المطلب الثاني: المحددات العسكرية**

01- القدرات العسكرية البرية:

مثلما حققت الصين نمو في المجال الاقتصادي، فقد حققت كذلك نمواً في قدراتها العسكرية بصفة عامة، حيث وصلت ميزانية الدفاع سنة 2007 إلى 45 مليار دولار، إلا أن الرقم الحقيقي حسب وكالة الاستخبارات الأمريكية تشير إلى 125 مليار دولار.

بالنسبة للقوات البرية، فإن جيش التحرير الشعبي يمتلك في تعداده 1.250 مليون جندي يشكلون القوات البرية الصينية، يوجد بينهم 400.000 جندي مرتكزين في "المناطق العسكرية الثلاثة" المقابلة لتايوان تشكل ما نسبته 10 – 20% من القوات البرية الوحدات الخاصة أو ما تسمى "قوات التدخل السريع"، وتعتبر من أكبر الوحدات الخاصة في العالم نظراً للمستوى العملياتي التي تتمتع به تضم 04 كتائب.[2]

[1] بحري سفيان، نفس المرجع، ص 19.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 88.

02- القدرات العسكرية البحرية:

في بداية 2006 ،احتلت القوات البحرية الصينية المرتبة الثالثة عالميا كقوة بحرية، بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 2010 ذكر التقرير السنوي Balance Military بأن القوات البحرية الصينية تمتلك في تعدادها 80 منشأة للتدريب والتكوين، 28 سفينة حربية نوع "المدمرة Destroyer"، 253 سفينة لحفر السواحل، 52 فرقاطة، بالإضافة إلى امتلاكها 65 غواصة، 58 سفينة برمائية، بالإضافة على الدعم الجوي الذي يرافق السفن والفرقاطات البحرية والمقدر بـ 290 طائرة حربية تابعة للقوات البحرية، وتواصل الصين سنويا تطوير قدراتها العسكرية البحرية.[1]

03- القدرات العسكرية الجوية:

منذ بداية التسعينيات شهدت الصناعة العسكرية الصينية في مجال الدفاع الجوي تقدما ملحوظاً من خلال البرامج العسكرية الكثيفة التي رسمتها المؤسسة العسكرية الصينية فبعد 40 سنة من تأسيس القوات الصينية أصبحت هذه الأخيرة تمتلك ثقلا على المستوى الدولي بفضل التجارب والخبرات التي اكتسبها جيش التحرير الشعبي خاصة في العقدين الأخيرين، فالكثير من التوقعات ترى القدرات العسكرية الجوية للصين ستتمكن من تصدي ومنافسة نظيرتها الأمريكية في السنوات القادمة إن استمر الصين في هذه الوتيرة التطويرية.[2]

[1] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 91.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق ، ص 96.

## المبحث الثالث: المحددات الحضارية والاقتصادية.

### المطلب الأول: المحددات الحضارية.

01- المدارس الكونفشيوسية:

أ) المدرسة الأولى: تم تأسيسها من طرف مونشيوس من أجل مواصلة تقديم الفكر الكونفشيوسي وتطويره، وفكرة مونشيوس المركزية هي "التحذير من فقدان الصلاح" وذلك بسبب النشاط التدميري للإنسان الذي لا يعكس الطبيعة الحقيقية للكائن البشري ويعتبر الدارسين المعاصرين مونشيوس رائد الديموقراطية وذلك لأنه عزز فكرة سيادة وسلطة الشعب داخل الدولة، وطور أيضا مونشيوس المبادئ الكونفشيوسية من خلال الحديث عن "توكيل السماء" ويقصد بها أن الحاكم الفاضل والمتسامح يحق له ممارسة السلطة والبقاء فيها وأنه موكل من السماء، أما إذا كان ظالما فوجب تنحيته وهذا يدل على رفضه من طرف السماء، وهذه الفكرة تشبه نسبية المبدأ الأوروبي الكلاسيكي حول "مملكة الحق الإلهي"[1]

ب) المدرسة الثانية: تم تأسيسها من طرف كزونزي هذا الأخير الذي أكد بأن الإنسان ذو الطبيعة السينية والشريرة بإمكانه أن يتحسن أخلاقيا من خلال التربية القيمية، والتي تكون بواسطة الطقوس الروحانية والموسيقى فهذا الأسلوب يؤثر كثيرا في وجدان وعاطفة الإنسان ليحقق "الانسجام الداخلي".[2]

الكونفشيوسية الجديدة: تعتبر الكونفشيوسية الجديدة اتجاها مجددا ساد منذ بداية القرن الحادي عشر ميلادي، وجاء هذا الاتجاه في خضم الفوضى السياسية والاجتماعية التي انتشرت في عهد أسرة سونغ والنظام الجديد للفكر الكونفشيوسي يجمع بين فلسفة كونفشيوس والديانتين الطاوية والبوذية، وتحمل الكونفشيوسة الجديدة تعاليم ومبادئ تتعلق بنشأة الكون وأصول الكائن البشري، أي أن الجديدة هي توليفة بين الفلسفة والدين.[3]

---

[1] مرجع نفسه، ص 104.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق ، ص 105.

[3] المرجع نفسه، ص 105-106.

الكونفشيوسية المعاصرة:

بعد انتصار الشيوعيين في الصين ووصولهم إلى الحكم وتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، أصبح مستقبل الكونفشيوسية الصينية مجهولا على اعتبار أن التشبع القومي بالمبادئ الماركسية الشيوعية قد حاصر الفكر الكونفشيوسي لدى النخب السياسية والشرائح الشعبية، أثناء الثورة الثقافية" التي عرفتها الصين، تم إحياء المبادئ والتقاليد الكونفشيوسية لكن بعض الحركات المحلية عارضت هذا القرار ونظمت حملات للتنديد بإعادة الثقافة الكونفشيوسية، لكن إبان سنوات السبعينيات والثمانينيات قام الحزب الشيوعي الصيني باستخدام الكونفشيوسية لترسيخ شرعيته بعد أن تخلت الصين عن ما يسمى بالماوية.

أما في الغرب تقبل الفلاسفة الأوروبيون، الكونفشيوسية وذلك لأنها تجمع بين العقلانية العلمانية والضمير الأخلاقي.

02- خطاب المجتمع المنسجم:

يستهدف هذا الخطاب المجتمع الصيني بالدرجة الأولى، من أجل خلق مجتمع منظم ومتناسق، فبعد انتهاء الجلسة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورته السادسة عشر سنة 2003، أصبحت الصين أمام مفهوم جديد يسمى "التصور العلمي للتنمية".

المفهوم الحضاري والسياسي للمجتمع المنسجم يستجيب للوعي الرسمي (الحكومي) بالواقع السوسيواقتصادي للشعب الصيني وتطلعاته المرتبطة بالقيم المادية كالقضايا البيئية الصحة، التنمية... ورفض اللااستقرار الاجتماعي الداخلي، فالحكومة الصينية تتبنى خطابا مصدره الذات الحضارية الصينية، وبناء مجتمع معاصر يقوم على المبادئ والقيم الكونفشيوسية، أي مجتمع يتماشي والثورة الكونفشيوسية الجديدة في الصين، فالعداء الرسمي للغرب ومساعيه لفرض ثقافات وقيم دخيلة أجبرت الصين على التحرك من أجل خلق نموذج مواز للعولمة.

03- خطاب العالم المنسجم:

ويتميز الخطاب الحضاري الصيني المعاصر باحتوائه على مواضيع تصور الصين:

- حمل قيم عالمية توحيدية.
- باعثة للتعاون بين الشعوب.
- الدعوة للوفاق العالمي.
- احترام الدول لبعضها البعض.
- السعي لترفيه الحضارات والاهتمام بالتراث الإنساني.
- وجوب التعاون والتنسيق العالمي لحماية الكون.
- توجيه العولمة لتحقيق التقدم من خلال محصلة رابح رابح.[1]

**المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية:**

أدركت الصين مبكراً الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، وقوانين المرحلة الجديدة ومتطلباتها، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة، سياسيا واقتصاديا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت هذه التحولات جارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية ووسائل أعمالها وتفعيلها، وهذا ما يصعب في صالح الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متناسبة بصورة تدفع التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تداعيات وانعكاسات حول تأثيرها في العلاقات الدولية.

الصين لديها أسرع معدل نمو اقتصادي وأكبر عدد سكان في العالم، ومن حيث حجم الناتج القومي الإجمالي فإن الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لكل هذا ركزت الصين على العامل الاقتصادي تركيزاً كبيراً وأعطته الأولوية الكبرى في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء حيث بدأت الصين في السنوات الأخيرة بناء مراكز نفوذ جديدة معتمدة على العلاقات الاقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية، كما أن حسن الأداء الاقتصادي أعطى الصين ثقة بالنفس وقدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي، وهذه الرؤية الذاتية الإيجابية

[1] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 116.

انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة والتي حددت ثلاث أهداف كبرى:[1]

01- تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث.

02- البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال.

03- تدعيم الوضع القومي وتنويع العلاقات الخارجية.

01) الناتج المحلي الإجمالي:

تشير الإحصائيات المقدمة من طرف "المكتب الصيني للإحصائيات" بأن الصين حققت نمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1980-1990 بنسبة 9.3%، يضيف نفس المكتب بأن نسبة النمو في الفترة ما بين 1990-1998 وصلت إلى 10.8%.[2]

فالصين تقدم اليوم ما نسبة 5% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي، كما أنها قدمت 13% من النمو العالمي خلال الفترة 1995-2004 مقارنة بالهند التي قدمت 3% والولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت ما نسبة 33%.

إن الناتج المحلي الإجمالي انعكس على الواقع الاجتماعي للدولة، فقد انخفضت نسبة الفقر، وهذا ما يشير إليه كل من رافليانRavallion وتشان Chen في تقريرهما الاقتصادي سنة 2004، تظهر أن النسبة كانت 75.7% سنة 1980 لتصل سنة 2001 إلى 12.49%.[3]

فيما يتعلق بالأداء التجاري الدولي للصين، فقد تطور على مرور الثلاثة عقود الأخيرة بفضل الثورة الاقتصادية سنة 1979، فالصين استطاعت تكوين شركاء تجاريين في أبرز المناطق التي تعرف حركية تجارية، ففي سنة 2005 أصبح حجم الواردات الصينية 176 مليار دولار أمريكي، وحجم الصادرات 110 مليار دولار.[4]

02) التجارة الخارجية والصناعة:

[1] محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 1998، ص 130.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 73.

[3] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص73.

[4] المرجع نفسه، ص 75.

أثبتت تجربة التجارة الدولية أن فتح الاقتصاديات الوطنية للتجارة الدولية أمر أساسي لتطوير الإستراتيجية الصناعية للدول النامية، فخلال السنوات العشرين الماضية ساعد الانفتاح الاقتصادي للصين على التقدم بشكل كبير وعلى تحقيق معدلات نمو عالية، لكن التجارة رغم كونها أخرجت الصين من عزلتها، فقد قادتها لأن تكون دولة معتمدة عليها ومتأثرة بتقلبات السوق العالمية، حيث أنه أكثر من 80% من الحجم الإجمالي للتجارة الصينية تتمثل في عائدات تصدير واستيراد المنتجات المصنعة، ونسبة نمو مرتفعة سوف تكون التجارة الخارجية للصين القوة الرئيسية للصناعة.[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية والتعهد بالالتزام ببنودها وقوانينها خاصة من حيث تحرير السوق وتوفير بيئة استثمارية واسعة وعميقة، شهد الاقتصاد الصيني نمو سريعا، بحيث أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين ارتفعت من 46.9 مليار دولار أمريكي سنة 2001 إلى 63 مليار دولار أمريكي سنة 2006، بمعدل سنوي قدر بـ 6.1%.

في السنوات الأخيرة، عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تنويعا ملحوظا من قبيل الاستثمارات المرتبطة بحماية البيئة، التنمية الاقتصادية، المشاريع المائية، ادخار الطاقة، الحماية الصناعية، التطوير التكنولوجي، الرفاهية الاجتماعية.[2]

تعتمد الصين في تنمية دخلها من الاستثمارات الأجنبية المباشر على أربعة مستثمرين رئيسيين يتمثلون في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، وهذه الأخيرة تمثل ما نسبته 48% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، و7.8% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، 8.2% بالنسبة لليابان، و7.3% بالنسبة لتايوان، أما بالنسبة للاستثمارات التي مصدرها الدول النامية فوصلت إلى 32.2 مليار دولار سنة 2001 لترتقي إلى 39.8 مليار دولار سنة 2005.[3]

[1] على العطري، مرجع سابق، ص 99.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 81-82.

[3] المرجع نفسه، ص 81.

من حيث مصادر الاستثمارات الأجنبية الرئيسية التي دخلت الصين، ارتفعت نسبة من كوريا بنسبة 63.8% ومن سنغافورة بنسبة 81.3%، ومن الاتحاد الأوربي بنسبة 22.5% ومن آسيان (رابطة دول جنوب شرقي آسيا) بنسبة 7.2% وهذا حسب إحصائيات 2018 لوزارة التجارة الصينية.[1]

[1] سوتشينغ وانغ روي يا، موقع الصين اليوم، 29.09.2019.

# الفصل الثالث

# الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا

## المبحث الأول:مضامين الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا.

تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ على مدى أكثر من 2000 سنة، وهو ماض ليس كماضي العرب مع الأمم الأخرى من الفارسية والعثمانية بخاصة القوي الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى التي اقترنت بالاستعمار والهيمنة والاستعلائية والسيطرة والاستغلال، وكلها قيم سلبية ليس فيها ما يجذب العرب إلى الغرب، أما الصين فارتبطت بالعرب من خلال علاقات طريق الحرير برا وبحرا فقد حملت الصين عبر هذا الطريق، السلام والانفتاح والتسامح والتدارس وتبادل المنفعة والريح، وهي قيم إيجابية فيها سحر الجاذبية والقبولية.[1]

### المطلب الأول: العلاقات الصينية – الشمال افريقية.

مع فكّ الولايات المتحدة رويداً رويداً ارتباطها بالشرق الأوسط ومع مواجهة أوروبا تحديات داخلية، تكتسب جهة فاعلة جديدة بهدوء نفوذاً أكبر في أنحاء شمال أفريقيا، فقد زادت الصين بشكل استراتيجي من انخراطها في بلدان مثل مصر والجزائر والمغرب، الواقعة على تقاطع ثلاث مناطق أساسية ألا وهي الشرق الأوسط وأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. ويشمل حضور بكين المتنامي في هذه البلدان، على سبيل المثال لا الحصر التجارة وتطوير البنية التحتية والموانئ والشحن والتعاون المالي والسياحة.

ومن خلال هذا الارتباط، تهيّئ الصينُ منطقة شمال أفريقيا لتضطلع بدور حيوي في الربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو هدف أساسي لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ، ولا توسّع الصين تعاونها مع بلدان شمال أفريقيا في المجالَين الاقتصادي والثقافي فحسب، بل في المجالَين الدبلوماسي والدفاعي أيضاً، علاوة على ذلك، تعتمد نموذجاً تنموياً يسعى إلى دمج السلطوية مع النمو الاقتصادي، وهو نموذج له جمهور توّاق لدى الأنظمة في أنحاء منطقة شمال أفريقيا.[2]

الخلفية والسياق التاريخي للعلاقات الصينية – الشمال افريقية:

---

[1] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، العدد 26، أيار/مايو 2017، ص 30.

[2] عادل عبد الغفار،بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا، مركز بروك نجر الدوحة، موجز السياسة، سبتمبر 2019، ص 1.

بدأت علاقة الصين مع بلدان شمال أفريقيا، ولاسيّما الجزائر ومصر، في خلال الكفاح المناهض للاستعمار، إذ انبثقت عن دعمٍ أيديولوجي لحركات التحرير الوطنية، واللافت في الأمر أنّ الصين كانت البلد غير العربي الأول الذي اعترف باستقلال الجزائر وقدّمت دعماً سياسياً وعسكرياً لكفاح الجزائر الثوري، غير أنّ أساس مصلحة الصين في شمال أفريقيا ابتعد عن "الرومانسية الثورية" وتحوّل إلى الهواجس الاقتصادية والإستراتيجية في نهاية القرن العشرين.

شهد النصف الثاني من العشرين، تطورا كبيرا في العلاقات الصينية – الشمال افريقية بسبب التشابه الكبير بين القضايا العربية والقضايا الصينية، مما ترك الأثر الكبير في تطور صور التضامن بهدف إنهاء السيطرة الأجنبية لكافة أشكالها وصورها، والعمل على إرساء دعائم الوحدة الوطنية، وتكثيف الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد، وتعتمد في أغلب الأحيان على المعايير المزدوجة، والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة.[1]

خلال .60 سنة التي مضت على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية تعمّق التعاون بينهما في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث تمت إقامة علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة أو علاقات الشراكة الإستراتيجية أو علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين و8 دول عربية وآلية للحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا وصارت الدول العربية أكبر مورد النفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها، وتجاوبت إيجابيا وفاعلا مع المبادرات الصينية التي تدعو إلى تشارك الجانبين الصيني العربي شمال افريقي في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ21 وتشكيل معادلة التعاون "1+2+3" المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كما حرصت الصين على توضيح المبادئ وتعزيزها لتطوير العلاقات.

[1] عاهد مسلم المشافبة، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ص 377.

**المطلب الثاني: دوافع الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا.**

تعد منطقة شمال افريقيا محور اهتمام في الإستراتيجية الصينية، ومع ذلك فإن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على المبادلات التجارية والثقافية وقد كانت الصين دائما تنظر إلى الدول العربية بشمال افريقيا بثرواتها وموقعها الإستراتيجي باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتوم بين القوى الدولية على مناطق النفوذ.[1]

مع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية اتجهت الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوى للهيمنة على النظام العالمي، وأثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها لأن تكون صاحبة مكانة دولية لها لثقلها السياسي إضافة إلى قوتها الاقتصادية.

ومن الناحية الاقتصادية، يعد الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمو في التاريخ خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية حيث حقق بشكل سنوي نمو 8-9% واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمئة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة كما أن الصين تفتح أسواقها بأفضلية خاصة لمنتجات الدول العربية، بل تشجع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها، لتشعر الدول النامية بخصوصية العلاقات مع الصين ولتتبلور حقيقة دعم الصين للدول العربية إلى واقع ملموس.[2]

01- الدوافع الجيوبوليتكية الجيوستراتيجية:

لا تغيب الدوافع الجيوبوليتكية والأمنية في تفسير الشراكة الإستراتيجية الصينية مع دول شمال افريقيا ، إذ ليس من منطق الأشياء أن تفسر بدوافع جيواقتصادية فقط، كما يذهب التحليل الصيني والخطاب الرسمي، ومما لاشك فيه أن الجيواقتصاد هو الدافع المباشر والعملياتي.

[1] جواد، العلاقات الصينية في 60 عاماً، ص 10.

[2] سلامة، الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، ص 176، www.albayan.co.ae/2001.

إن علاقة الصين بالدول شمال افريقيا هي مقاربة جيواقتصادية بأسلوب الشراكة الإستراتيجية، فالمنطقة ميدان سياسة وإستراتيجية للقوى الكبرى تاريخيا وللصراع السوفييتي الأمريكي في الحرب الباردة ويقوم الأمن في المنطقة على هياكل أحلاف ثنائية وجماعية ووجود عسكري مباشر وسياسات تسليح أمريكي سوفييتي.

إن قدوم الصين إلى منطقة شمال افريقيا مقيد بأصفاد الوهن الصيني في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وسياسة المنطقة الطاردة للوجود السياسي والأمني والعسكري الصيني من جهة أخرى، وعلى العكس مما كان للصين من ممهلات للانخراط جيوبولتيكيا في جنوب شرق آسيا عبر العلاقات الجيواقتصادية، فإنها لا تعثر على مثلها في علاقتها بالدول العربية لقد تأخرت بعض الدول العربية في الاعتراف بالصين والابتعاد عن تايوان، وكان لا يرى فيها قوة لها قدرة الفاعل الموازن في سياسة التوازنات في الشرق الأوسط، ومن هنا فإن العلاقات العربية الصينية كانت ضيقت المجال ومحدودة القضايا ولكي تنفتح على السياسة الشرق أوسطية بعدما تحولت الصين إلى قوة كبرى عالمية، فإن للشراكة الإستراتيجية هي المقاربة الصحيحة والملائمة لتنخرط الصين جيوبولتيكياً في الوطن العربي.

02- الدوافع الجيواقتصادية:

إن الشراكة الإستراتيجية ركن أساسي للصين اتجاه دول شمال افريقيا وهي تستند في المقام الأول إلى مقومات جيواقتصادية ذات صلة مركبة ومتداخلة بالاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي والدوافع الجيواقتصادية هي التي دفعت الصين جيوبوليتكياً وجيواستراتيجياً للقدوم إلى المنطقة.

فالتنمية الصينية السلمية هي المحرك النهوض الصين. وهي تعتمد على تأمين الموارد، بخاصة الطاقة، والأسواق والاستثمار، وكلما تسارعت التنمية الاقتصادية واتسعت مساحة التجارة وحجمها، زاد الطلب الصيني على الطاقة والموارد والسعي وراء النفوذ إلى أسواق لم تصل إليها التجارة الصينية من قبل أو تعظيم طلبها على التجارة الصينية، ولا تتمثل أهمية دول شمال افريقيا الاقتصادية بالموارد من معادن، بل إن الطاقة من نفط وغاز طبيعي تحتل المرتبة الأولى في العلاقات الاقتصادية الصينية شمال افريقيا والأسواق وفرص الاستثمار.

أصبحت المنطقة العربية و شمال افريقيا المصدر الرئيس للطاقة بالنسبة إلى الصين في المدة 2002–2013؛ فقد ارتفع معدل الطلب الصيني على النفط ب 450 ألف برميل يوميا. واستهلكت 10.4 ملايين برميل يوميا في 2014، في حين كان الاستهلاك 6.4 ملايين برميل يوميا في 2004. وعلى الرغم من الدعوة إلى تخفيض استهلاك الطاقة، ومن المتوقع أن يبلغ الاستهلاك المحلي الصيني 18 مليون برميل يوميا في 2035، في حين ستستهلك الولايات المتحدة 17 مليون برميل يوميا.

أثرت التطورات الإقليمية والدولية في توجه الصين إلى المنطقة العربية وشمال افريقيا جيواقتصاديا؛ فقد تراجع التزام الولايات المتحدة بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر، وانكمش الطلب الأميركي على الطاقة العربية.

تواجه الاقتصاد الصيني تحديات بنيوية ناجمة عن التنمية الاقتصادية لا يمكن التغلب عليها بإجراءات إصلاحية مالية وهيكلية داخلية فحسب، بل لا مفر من أن تعثر الصين على منافذ لنقل ثقلها الاقتصادي، على وجه الخصوص الاستثمار والسوق، إلى المناطق المحيطية ومنها الوطن العربي الذي يزداد فيه الطلب بسبب نمو السكان وتنوع نمط الاستهلاك، كما أن البلدان العربية فقيرة في البنى التحتية وتحتاج إلى استثمارات كبيرة.

تعتبر الدول شملا إفريقيا مناطق جاذبة للاستثمار، تبحث عن فرص استثمار في الخارج لتنويع مصادر الثروة فإن الصين المرشح الأوفر حظاً لتطوير علاقة شراكات إستراتيجية اقتصادية، إن الشراكة الإستراتيجية تخدم الهدف الصيني في إستراتيجية "التمحور في العرب" التي تبنتها قيادة الجيل الرابع الصينية في عناوين "إحياء الأمة" و"الحلم الصيني" في أجندة الرئيس شي.

تعزز الشراكة الإستراتيجية، من وجهة نظر الصين، الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي في المنطقة، لذلك فهي شراكة "الانتفاع المتبادل" لا تتولد استدامة التنمية الاقتصادية الصينية من ديناميكية الاقتصاد الصيني فحسب، بل من اقتصاد عالمي واقتصاد محلي وإقليمي ناميين، ولهذا فإن الشراكة مع العرب نافعة للصين في تأمين أسباب استدامة تنميتها ونهوضها، أما من جهة دول شمال افريقيا فإن الشراكة عامل في التنمية المحلية والإقليمية.[1]

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 43.

## المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا.

اعتمدت الصين على وسائل وآليات متنوعة، فاعتمدت على القوة الصلبة متمثلة في الوسائل الاقتصادية والعسكرية، وعلى القوة الناعمة متمثلة بالوسائل الدبلوماسية والثقافية.

### المطلب الأول: الآليات الاقتصادية والعسكرية.

#### الفرع الأول: الآليات الاقتصادية:

يتمثل الدور الاقتصادي للصين في منطقة شمال إفريقيا في ضمان تحقيق النمو، والتوسع للاقتصاد الصيني الضخم الذي حقق معدلات نمو كبيرة، وما يتطلبه من موارد أولية وأسواق خارجية.

01- الطاقة:

إذا كانت مصادر الطاقة والمعادن هي المحرك الأساسي لأي اقتصاد يسعى إلى التطور والازدهار، فإن الصين بما تمتلكه من مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة وبما تطمح إليه من تحقيق الزعامة الاقتصادية العالمية، فهي بحاجة إلى هذه المصادر أكثر من أي وقت مضى. فإذا كانت الغزوات التجارية الصينية في إفريقيا عموما متعددة الأسباب والدوافع فإننا نجد الحاجة المتزايدة للمواد الخام والنفط هو أهم هذه الأسباب، وهذا راجع إلى حاجيات الاقتصاد الصيني الضخم والمزدهر، حيث أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط في عام 1993، وتأتي في المرتبة الثانية في العالم كأكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، وتستورد الصين حاليا 28% من احتياجاتها من النفط من إفريقيا في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الصينية التي أولت أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي، وتأمين إمدادات النفط والغاز والتي تعتبر من أولويات المصلحة الوطنية وتشكل جزءا هاما من السياسة الخارجية الصينية.[1]

على هذا الأساس تحظى منطقة شمال إفريقيا باهتمام كبير من طرف الصين سواء تعلق الأمر بالدول التي تتوفر على مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا)، أو التي تتوفر على

[1] حسين قوادرة، الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، الواقع والتحديات، العدد 06، جويلية 2018، ص 21.

المعادن (تونس والمغرب). ويتزايد هذا الاهتمام خاصة إذا علمنا أنه في سنة 2000 مثل استهلاك البترول 27% من حجم الواردات الصينية، وفي عام 2002 ارتفعت هذه النسبة إلى 37% لترتفع إلى 45% في عام 2005، وهو ما يفسر الطلب المتزايد لموارد الطاقة نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

02- التجارة:

من مصر إلى المغرب، تزيد الصين تبادلاتها التجارية مع بلدان شمال أفريقيا واستثماراتها فيها، وتختلف استراتيجياتها الاقتصادية من بلد إلى آخر، مع حلول مصر والمغرب والجزائر في الطليعة على سلّم أولوياتها، فبحسب وزارة التجارة والصناعة المصرية، تشكّل مصر ثالث أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا، وفي العام 2017، وصل حجم التبادلات التجارية بين البلدَين إلى 10,87 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة واردات مصر من الصين أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي، وهي القيمة الأعلى في شمال أفريقيا، وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018، ارتفعت قيمة التبادلات التجارية الثنائية بين مصر والصين بنسبة 26% تقريباً، أما تبادلات الصين التجارية مع المغرب، فهي أكثر تواضعاً، غير أنها تتوسّع تدريجيّا، وقد بلغت قيمة واردات المغرب من الصين 3,14 مليار دولار أمريكي في العام 2017، تشكّل الجزائر أحد شركاء الصين الاقتصاديين الأقدم والأكبر في شمال أفريقيا، فقد باتت الصين شريك الجزائر التجاري الأول في العام 2013، متجاوزةً بذلك فرنسا، غير أنّ العلاقة يشوبها عجز تجاري واضح. ففيما غدت الصين مصدر الجزائر الأول من الواردات، التي بلغت قيمتها 7,85 مليار دولار أمريكي في العام 2018، لا تزال صادرات الجزائر إلى الصين بسيطة نسبياً مقارنة بصادراتها إلى البلدان الأوروبية، وهي بمعظمها تقريباً من قطاع الهيدروكربون، لكنّ صادراتها إلى الصين في تزايد، إذ ارتفعت 60 ضعفاً بين العامَين 2000 و2017.[1]

وازداد التبادل التجاري بين الصين وتونس أيضاً، مع وصول قيمة واردات تونس من الصين إلى 1,85 مليار دولار أمريكي في العام 2017، لتأتي في المرتبة الثالثة بعد

[1] عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص 4.

فرنسا وإيطاليا، غير أنّ دبلوماسياً صينياً قال إنّ الصين لا تزال تعتبر البلاد خطراً استثمارياً وتشكك في عمليتها الانتقالية الدبلوماسية وتحدياتها الاقتصادية.[1]

السياسة الاستثمارية للصين:

أولت الحكومة الصينية اهتماما كبير في مجال الاستثمار لمنطقة شمال إفريقيا، حيث شجعت الشركات للاستثمار في هذه البلدان، بالإضافة إلى تقديم قروض تفضيلية للاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة للإنسان.

إن أهم أطر التعاون في مجال الاستثمار بين الصين وشركائها في إفريقيا حددته وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا لعام 2005، وجاء فيها: "تشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في إفريقيا، وستواصل تقديم القروض الميسرة وقروض الاعتماد الميسرة للمستثمرين، وترغب في البحث عن سبل وأساليب جديدة لتدفع التعاون في مجال التعاون في مجال الاستثمار، وستواصل وضع وتحسين السياسات المعنية وتعزيز المواجهات العامة والاهتمام بالخدمات وتقديم التسهيلات، ترحب الصين استثمار المؤسسات الإفريقية في الصين، وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحماية واتفاقيات تفادي ازدواج الضرائب وتهيئ بالاشتراك مع الدول الإفريقية ظروفاً جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين.[2]

بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في شمال إفريقيا 6.61 مليار دولار قي سنة 2004، لترتفع إلى 13.52 مليار دولار في 2005، ليرتفع هذا الرقم في 2006 إلى 23.32 مليار دولار.

وقيمة الاستثمارات الصينية في كل دول شمال إفريقيا على حدا تأتي المغرب في المرتبة الأولى مغاربياً خلال ثلاث سنوات (2004-2005-2006) بـ 1070 مليون دولار في 2004، 2946 مليون دولار في 2005، 2898 مليون دولار في 2006، وتليها الجزائر بـ 882 مليون دولار في 2004، 1081 مليون دولار في 2005، 1795 مليون دولار

[1] عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص 4.

[2] وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، ص 11.

في 2006، ثم تأتي تونس بـ 639 مليون دولار في 2004، 782 مليون دولار في 2005، 3312 مليون دولار في 2006.[1]

**الفرع الثاني: الآليات الاقتصادية:**

تستخدم الصين القدرات العسكرية التي تعتبر أحد آليات القوة الصلبة لتقوية وتسريع اختراقها للقارة الإفريقية والمساعي الصينية الدائمة لبيع الأسلحة للدول الإفريقية هي أحد مظاهر هذا الاختراق، خاصة وأن أغلب المبيعات الصينية من الأسلحة لإفريقيا هي موجهة إلى الدول التي تعاني من حروب أهلية.

تمثل إفريقيا 12% من مجموع مبيعات الأسلحة الصينية على المستوى العالمي كما تورد هذه التقارير بأن الشركاء الأساسين للصين في القطاع العسكري بين سنتي 2000 و2009، مصر (259 مليون دولار)، السودان (143 مليون دولار)، الجزائر (98 مليون دولار).[2]

يتوسع التعاون الصيني، الشمال إفريقي على عدة أصعدة، ومثل الجانب العسكري في شقه الأمني والدفاعي أحد المحاور الأساسية لهذا التعاون.

بدأ أوّل تحرّك عسكري صيني بارز في ليبيا في العام 2011، عندما ساعدت بَحريّة جيش التحرير الشعبي في إجلاء حوالي 40 ألف عامل صيني من البلاد قبل أن تباشر منظمة حلف شمال الأطلسي بشنّ الغارات الجوية. بعد ذلك جرت مناورة عسكرية صينية روسية مشتركة في العام 2015 في المتوسط. وفي العام 2017، افتتحت الصين أوّل قاعدة عسكرية لها خارج البلاد في جيبوتي. وفي يناير 2018، توقّفت سفينتان حربيّتان من مجموعة الحراسة البحرية الصينية السابعة والعشرين في مدينة الجزائر للقيام بزيارة ودّية امتدّت على أربعة أيام.[3]

[1] Maime Pieter van disk, the new presence of china in Africa, 2009, p 88.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 145.

[3] عادل عبد الغفار، مرجع سابق، ص 8.

**المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية:**

تترجم الزيارات المتكررة من الطرفين و على مستويات عالية حجم التعاون بين الصين و الدول المغاربية، فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي توالت الزيارات الرسمية إذ قام الرئيس الصيني "ينغ شانغكون" بزيارة إلى تونس في جويلية 1992، ثم خليفته "جيانغ زيمن فيافريل 2002 و المسبوقتان بزيارة الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى الصين في افريل 1991. كما قام الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" بزيارة الجزائر في 1999 و زيارة الرئيس "هيوجينتاو" في 2004 و التي سبقتها زيارة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في 2000. أما بالنسبة للمغرب فقد زارها الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" في 1999، ثم الرئيس "هيوجينتاو" في 2004 و المسبوقة بزيارة الملك المغربي "محمد الخامس في 2002، و المتبوعة بزيارة الملك محمد السادس في ماي 2016، كما تمت زيارات بين الطرفين على مستويات أخرى.[1]

ويرتكز التعاون السياسي بين الصين والدول المغاربية خاصة وشمال إفريقيا عامة على جملة من المبادئ تتمثل في الاحترام المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق المنفعة المتبادلة بما تسميه بكي بعلاقة رابح – رابح، كما تعتبر الصين نفسها صديقة لدول المنطقة والعرب عموما بحكم التاريخ المشترك في النضال ضد هيمنة الدول الغربية، وتقدم نفسها اليوم على أنها لهذه الدول، إذ تقدم نموذج مغاير للمساعدات عن ذلك المقدم من طرف بقية الدول الكبرى والذي لا يرتبط بشروط سياسية حيث يقبل فرصة للدول المغاربية لتحقيق التنمية الاقتصادية وللصين منفذا لتغلغل في هذه المنطقة، هذه المساعدات كأحد الإستراتيجيات بهدف التأثير على القرارات التجارية للدول المستلمة، كما يمكن أن تأخذ شكل إعانات أسعار الفائدة عند منح ائتمان للمشتري لحكومة تستدعي شركات صينية لتنفيذ مشروع خاص بالبنية التحتية.

أما الدول المغاربية من جهتها تسعى من خلال تعاونها السياسي مع الصين إلى اسماع صوتها في بعض القضايا في المحافل الدولية، فعلى سبيل المثال "يمكن للصين في

[1] طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد الأول، ص 7.

منظمة التجارة العالمية التأثير على التجارة العالمية نحو مزيد من العدل والعدالة الاقتصادية والسماح للعالم العربي للاستفادة من فرصة أفضل من حيث الاستثمارات الدولية".[1]

**الفرع الأول: المنتدى للتعاون الصيني العربي:**

يعتبر منتدى التعاون الصيني العربي إطارا مؤسساتيا للعلاقات الصينية العربية بما فيها الدول المغاربية والذي تأسس في سبتمبر سنة 2004 من قبل وزير الخارجية الصيني "تشاوشينغ" والأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى"، إذ طرح الرئيس الصيني خلال زيارته لمقر الأمانة العامة في يناير 2004 فكرة إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني هدفه تطوير التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية وفي الشؤون الدولية.

وتتمثل آليات المنتدى في جملة من الاجتماعات يتصدرها الاجتماع الوزاري الذي ينعقد بين وزارة خارجية الجانبين مرة كل سنتين بالتناوب للبحث في سبيل تعزيز التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية وبتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ويليها اجتماع كبار المسؤولين سنويا بالتناوب هدفه متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري والإعداد لاجتماعات الدورية، أما الآلية الثالثة فتكمن في المؤتمرات والندوات في المجالات القطاعية والتي تعقد مرة كل سنتين والمتمثلة على سبيل المثال في مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، مؤتمر الصداقة العربية الصينية، مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.

**الفرع الثاني: المنتدى الصيني الإفريقي:**

تأسس المنتدى الصيني الإفريقي بموجب مبادرة صينية اثر الاجتماع الوزاري الأول ببكين في أكتوبر عام 2000 بحضور الرئيس الصيني "جيانغ زيمن" و أربع رؤساء دول افريقية منها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ليليها انضمام دول المغرب العربي بعد ذلك.

ينعقد هذا المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين و الدول الإفريقية، لقد تبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين تتمثلان في إعلان بكين و برنامج للتعاون الصيني الإفريقي في

[1] Mohamed traoudi, la stratégie arabe de la china, http://www.politique-actu.com/dossier/stratigie-arabe-china-mohamed-traoudi-chercheur/364302/

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و اللتان حددتا الإطار الإقامة شراكة قائمة على المنفعة المشتركة. وفي الواقع، يعد منتدى التعاون الصيني – الإفريقي، آلية موسعة تتعدى الدول المغاربية في تشاورها مع الصين لتشمل الدول الإفريقية أيضا في ما سمي بتعاون جنوب – جنوب.[1]

**المطلب الثالث: الآليات الثقافية والاجتماعية.**

**الفرع الأول: الدياسبورا* الصينية:**

تعد الكتابات الأكاديمية التي تهتم بالدياسبورا الصينية في القارة الإفريقية قليلة، وذلك نظرا لشح وقلة المعلومات حول الأعداد الحقيقية للمهاجرين الصينيين في إفريقيا، لكن المتفق عليه لدى العديد من الباحثين في هذا الشأن هو أن أغلبية الدياسبورا في إفريقيا تتميز بأنها مؤقتة تغلب عليها فئة العمال الذين يشغلون مناصب في الشركات والمؤسسات الصينية المملوكة للدولة.[2]

جاءت الدرجة الأولى من المهاجرين الصينيين إلى إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر في ذروة الأمبريالية الأوربية، وبالنسبة إلى اتحاد جنوب إفريقيا وإفريقيا الإستوائية الفرنسية، بناء على طلب من حكام المستعمرات، وبما أن المستعمرين وجدوا فيهم عمالا يتمتعون بأخلاقيات عمل قوية، خلافا لسكان إفريقيا، فإن عدة ألاف من المهاجرين من جنوب شرق الصين استقروا في جنوب إفريقيا وإفريقيا الجنوبية ومدغشقر وانتشروا في أنحاء أخرى من المنطقة.[3]

أما الموجة الثانية فجاءت في أعقاب قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، وقد كانت هجرة متواضعة من كافة الكيانات السياسية ومع بداية السبعينات من القرن الماضي توافد الآلاف من العمال الصينيين نحو إفريقيا، كجزء من حملة تضامن ذات دوافع إيديولوجية.

---

[1] طيب جميلة، مرجع سابق، ص 8.

* مصطلح يطلق على اماكن وجود شعوب مهاجرة من اوطانها بسبب الهجرة الطوعية للعمل.

[2] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 165.

[3] رافع علي المرني، مرجع سابق، ص 183.

أما الموجة الثالثة فبدأت بوجود عمال مرتبطون بمشاريع الحكومة الصينية في مجالات تطوير البنية التحتية أو صناعة النفط.[1]

**الفرع الثاني: التبادل الثقافي:**

شجع التواجد البشري للجاليات الصينية، التبادل الثقافي بين الصين والدول شمال إفريقيا والعربية خاصة وساعد على غرس الثقافة واللغة الصينية في هذه الدول، والذي سوف يضمن للصين المزيد من التأثير الناعم لسياساتها، بما يضمن مصالحها، فخلال منتدى التضامن الصيني – الإفريقي الثالث 2006، أعلن عن برنامج جرى إعداده من قبل القيادة الصينية لتدريب 15000 اختصاصي إفريقي إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين.[2]

فتحت الصين معاهد كونفشيوس في عدة بلدان إفريقية، حيث أن مصر تضم ثاني أكبر معهد كونفشيوس في العالم، وهي الحليف الأول والقديم للصين في إفريقيا في إطار دول عدم الانحياز، ويحظى الطلاب المصريون بالحصة الأولى في الدراسة بالقارة.

**الفرع الثالث: اللغة الصينية:**

من أبرز وسائل قوة الصين الناعمة في إفريقيا، نشر وتعليم اللغة الصينية، حيث شجعت الصين من خلال معاهد كونفوشيوس على تكوين وتدريب المعلمين الأفارقة في تدريس اللغة الصينية في أنحاء القارة. إن الصينية التي تعتبر ثاني لغة في العالم من حيث عدد المتحدثين بها، ونظرا للتطور الكبير الذي تعرفه قوة الصين على كافة المستويات، ونتيجة لوجود الشركات والاستثمارات الصينية فيها، أصبح تعلم اللغة الصينية من مظاهر التوجهات الجديدة للبرامج التعليمية لهذه الدول، حيث لجأت الكثير منها إلى تشجيع تعلم هذه اللغة وإدراجها ضمن مقرراتها الدراسية، لأهميتها في تسهيل العمل في الشركات الصينية.[3]

---

[1] رافع علي المرني، مرجع سابق ، ص 184.

[2] توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 05، نوفمبر 2013، ص 113.

[3] على العطري، مرجع سابق. ص 136.

# الفصل الرابع

# مستقبل الصين في شمال إفريقيا

رسمت موجات التغيير الجديدة في منطقة شمال إفريقيا صورة مختلفة حيث دخلت هذه المنطقة في فوضى واضطرابات وعدم استقرار وهو ما يسمى بالربيع العربي، مما جعلها تؤثر مباشرة على مصالح وأهداف القوى الكبرى في المنطقة، ومن ضمنها الصين كفاعل أساسي خاصة ما تعلق بالشق الاقتصادي، وهو ما شكل تهديد حقيقي للصين باعتبارها داعم مهم للأنظمة الديكتاتورية وما تجنيه من تأثيرات سلبية مباشرة على المصالح الحيوية، هذا ما طرح ضرورة اهتمام الصين واستخدامها للتعاون مع الشركاء والقوى الدولية الفاعلة أكثر من أي وقت مضى بالمسائل المتعلقة بتدعيم مسار الحكم الراشد والإصلاح السياسي من أجل إتحاد أنظمة وحكومات أكثر استقرار في المنطقة.

## المبحث الأول: التحديات الصينية في شمال إفريقيا.

### المطلب الأول: التهديدات الأمنية:

تواجه الصين مصادر متعددة من التهديدات الأمنية التي أصبحت تزعجها وتكبح طموحاتها في أفريقيا، بداية فان أغلبية التهديدات الأمنية تطال العمال الصينيين الذين يشغلون مناصب في المناجم الأفريقية، فمنذ 2004 قامت مختلف الشركات الاستثمارية الصينية بسحب استثماراتها وإنهاء خدماتها في المناطق الحدودية التي تثير نزاعات داخلية بين الأطراف.[1]

التهديد الأمني الآخر بالنسبة للصين، يتمثل في خطر القرصنة البحرية فقد أصبحت السفن والبواخر التجارية الصينية تتعرض لهجمات القرصنة الصوماليين، وهذا ما حدث في ديسمبر 2008 عندما قامت مجموعة من القراصنة بمهاجمة سفينة تجارية صينية على السواحل الصومالية، وهذا ما أثار حفيظة الحكومة الصينية وطالبت باتخاذ إجراءات صارمة أمام تنامي الأخطار الأمنية التي تواجه الصين في الخارج، وأصبح من الضروري تأمين الممرات والطرق البحرية، وهذا شرط حسب الصين من أجل ترقية وتعزيز العلاقات بالمنطقة.[2]

[1] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 183.

[2] المرجع نفسه، ص 186.

كان لزاما للصين ضرورة التموقع العسكري في منطقة شمال إفريقيا لحماية مصالحها المتنامية من التهديدات المنية المنتشرة في المنطقة الإفريقية عامة وشمال إفريقيا خاصة وإدراكها لارتباط المصالح الاقتصادية بتوفير بيئة أمنية مستقرة، هو حماية الاستثمارات الصينية من الأخطار المحلية من جهة والتنافس الدولي على القارة الإفريقية من جهة أخرى.[1]

نتيجة للتهديدات الأمنية التي عرفتها المصالح الصينية في شمال إفريقيا، وبعد إهمال المعطيات الأمنية في اجتماعات منتدى التعاون الصيني الإفريقي الأول والثاني. أدرجت الصين البعد الأمني ضمن مشروع الشراكة الإستراتيجية في الاجتماع الوزاري للمنتدى لسنة 2006، إذ ورد في برنامج عمل القمة: "سوف تعمل الصين على ترقية التبادل العسكري الرفيع المستوى بين الجانبين الصيني والإفريقي، والحرص على مباشرة المبادلات والتعاون التكنولوجي في المجال العسكري، وأن الصين تلتزم بتدريب القوات العسكرية الإفريقية ودعم بناء قدراتها الدفاعية والتسلحية، من أجل ضمان الأمن في هذه الدول".[2]

**المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية:**

إن النفوذ المتزايد للصين في شمال إفريقيا يمثل إحدى زوايا انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية ففي السادس ديسمبر 2008 أصدر مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تقريراً حذر من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط، داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب إستراتيجي تجاه القارة ومنطقة شمال إفريقيا خاصة وذلك باستثمار المزيد من الموارد هناك ففي سنة 2011 استوردت الولايات المتحدة الأمريكية من شمال إفريقيا ما يقدر بـ 2.3 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل 20 في المئة من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية.[3]

---

[1] علي العطري، مرجع سابق، ص 153.

[2] Lina benabd Allah, chin's peace and security strategies in Africa building capacity is building peace, Africa studies quarterly, volume 16, issue,3.4 December, p24.

[3] رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية، المنطلقات والأبعاد، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 135.

وللحفاظ على مصالحها في شمال إفريقيا وضعت الإدارة الأمريكية العديد من البرامج العسكرية الخاصة، وخصوصاً تلف المناطق الغنية بالطاقة، إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز الأمن أو دعم السلام كما تؤكده الإدارة الأمريكية، ولا هي جزء من الحرب على الإرهاب، بل هي جزء من التنافس الاقتصادي الجديد الذي تشهده المنطقة.[1]

ويمكن تحديد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا من خلال:

**الفرع الأول: الهداف الاقتصادية:**

لأن منطقة شمال إفريقيا سوق مقدرة بـ 160 مليون مستهلك، كما أنها تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الأولية الأخرى .ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط، التي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.[2]

**الفرع الثاني: الأهداف الأمنية:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة "والجماعات المسلحة، سواء في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها أو في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي. باعتبار المناطق الحدودية الثلاثة مع شمال إفريقيا (إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط وأوربا تعتبر مناطق حيوية بالنسبة للمنظور الأمني الأمريكي، فانعدام الأمن في شمال إفريقيا يؤثر على التطورات الأمنية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وأوربا.[3]

**الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية:**

ربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بالاعتماد على توجه دعم الدول المغاربية لتعزيز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا ما تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير سنة 2004، الذي يمتد من موريتانيا وصولا إلى باكستان ويرتكز على التحول نحو الديمقراطية، الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص وهو

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، 2009، ص 100.

[2] حسين قوادرة، مرجع سابق، ص 31.

[3] مرجع نفسه، ص 32.

المشروع الذي ردت عليه فرنسا بمشروع مماثل تمثل في الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008.

عرفت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة انتعاشا وتطورا ملحوظا، من خلال إبرامها لاتفاقية التجارة والاستثمار مع دول المنطقة.

فالصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين هاته الأخيرة والمغرب في سنة 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ 2006، لتشكل تحديا كبيرا للمصالح الصينية والفرنسية في المنطقة مع مرور الوقت وبالنسبة لتونس تعتبر البلد المغاربي الأقل تعاملا اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

**المطلب الثالث: الهيمنة الأوربية (الفرنسية):**

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت في النصف الأول من التسعينات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى فى هذا المجال، وهذا نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمي الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات في الظروف المحلية الأفريقية، والبعض الآخر جاء مواكبا لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفى إطار المتغيرات الدولية.[2]

تاريخيا القارة الأفريقية كانت مستعمرة من طرف فرنسا، وبعد استقلال الدول الأفريقية أصبحت هذه الدول الحلف الإستراتيجي الأول لفرنسا، ما أدى إلى ظهور مصطلح معروف بـ "أفريقيا الفرنسية" بحيث أن فرنسا لديها اتفاقيات خاصة مع الدول الأفريقية.

من جانب آخر، فإن فرنسا تجسد هيمنتها على القارة الأفريقية من خلال "اللغة الفرنسية" على اعتبار أغلبية الدول الأفريقية تبنى اللغة الفرنسية كلغة رسمية، إضافة إلى المنظمة الفرنكفونية التي تعتبر أداة مهمة لفرنسا للإبقاء على نفوذها في أفريقيا، وهذا ما لا تمتلكه الصين، ما يجعل فرنسا في موقع قوة ثقافية "في القارة الأفريقية كرادع للتوسع الصيني.[3]

---

[1] حسين قوادرة، مرجع سابق،ص 32.

[2] صخري محمد، السياسة الفرنسية في إفريقيا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 16.03.2016.

[3] محمد الصالح جمال، مرجع سابق، ص 189.

## المبحث الثاني: التداعيات الايجابية والسلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا.

### المطلب الأول: التداعيات الايجابية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا.

لعب التواجد الصيني في شمال إفريقيا بصفة خاصة، واستثماراتها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع دول القارة بصفة عامة، دوراً كبيراً في تعزيز القدرة التفاوضية لهذه الدول والمساهمة في إضعاف الهيمنة المفروضة عليها من طرف الدول الغربية، كما ساهمت في الرفع من معدلات التنمية والنمو للدول الشمال إفريقية باتجاهها في الاستثمار في أغلب القطاعات.

اعتمدت الصين في استثماراتها في شمال إفريقيا على مستويين:

01- المستوى الأول: ويتمثل في تجاوز الصين لمبدأ "المساعدة" وتعويضه بمصطلح برغماتي "الربح للجميع"، لذلك عمدت الصين -بناء هذا الطرح- إلى منح العديد من دول شمال إفريقيا قروضاً بدون فائدة.

02- المستوى الثاني: يكمن في الخاصية "الإنسانية" التي تضع العلاقة بين الصين ودول شمال إفريقيا والتي تعبر عنها هجرات اليد العاملة المتبادلة بين الطرفين، وتزايد أعداد المهاجرة، بالإضافة إلى التكيف التدريجي مع العادات والتقاليد.

ساهمت الشركات الصينية في شمال إفريقيا بصورة فعلية وملموسة في خلق الآلاف من فرص العمل، أساسا في قطاعات المناجم، البناء، التصنيع وغيرها من القطاعات الأخرى على الرغم من نقص الكفاءة كما ساهم الاستثمار الصيني في البنية التحتية في رفع مستويات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.[1]

ساهمت الاستثمارات الصينية في إحداث قفازات نوعية في مجال البنية التحتية لدول شمال إفريقيا (طرقات، جسور، سدود، سكك حديدية...) وهو قطاع تعتبر فيه الدول جد متخلفة.

[1] علي العطري، مرجع سابق، ص215-216.

يمكن تلخيص ايجابيات التواجد الصيني في شمال إفريقيا إلى مستويين على المستوى السياسي، فإن ليس لها تاريخ استعماري، لذا كان حافزاً لجذب دول شمال إفريقيا للتعاون كما أن المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن يشكل مصدر حماية لهذه الدول.

على المستوى الاقتصادي، يعتبر النموذج الصيني في مجال الاقتصاد بديلا ملائما في ظل انتقاد النموذج الليبرالي الذي تدعمه الولايات المتحدة، وهذا بسبب أن الاستثمارات الصينية في دول المنطقة غير مشروطة سياسياً أو اقتصادياً.

استطاعت الصين بفضل إستراتيجيتها في إفريقيا، أن تقلص الهوة التي سببها الغرب في إفريقيا، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لم يهتموا بالمشاريع التنموية في إفريقيا، حتى أن المساعدات والإعانات الاقتصادية توجه فقط للأنظمة السياسية الإفريقية الموالية للغرب بشكل كبير، على عكس المقاربة الصينية التي تعتمد على سياسة الربح المتبادل.

**المطلب الثاني: التداعيات السلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا.**

إن السياسة الصينية في شمال إفريقيا لا تختلف عن سياسات الدول الغربية التي تسعى إلى ضمان أولوية تحقيق مصالحها على حساب مصالح دول المنطقة، وقد تجلى ذلك من خلال:

– سياسة التشغيل التي تقوم على جلب العمال الصينيين على حساب اليد العاملة المحلية، باعتبار أن الاستثمارات الصينية في المنطقة فرصة لخلق مناصب عمل.

– سعي الصين إلى استغلال دول شمال إفريقيا إلى أقصى حد، وفي المقابل لا تساهم في تحسين الظروف المعيشية لسكان هذه الدول.

– لجوء الصين لطرق غير سليمة لتسهيل قيامها بأعمالها مثل دفع الرشاوى، بإلزام دول المنطقة بإنفاق أموال المساعدات في المجالات التي رصدت لها بالفعل، مثلما تفعل الدول الغربية، وبالتالي يلجأ الحكام في تلف الدول إلى إنفاق أموال المساعدات وفق لميولهم ومصالحهم الشخصية وبعيداً عن مصلحة البلاد.[1]

[1] خديجة محمد عرفة، قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014، ص 29.

البعد السلبي الآخر للتواجد الصيني في شمال إفريقيا يتمثل في أن الصادرات والاستثمارات الصينية تدمر سوق العمل والصناعة، وذلك من خلال المنافسة غير العادلة، والمنتجات الصينية معروف عنها قلة ثمنها بالمقارنة مع المنتجات والسلع الغربية، فانخفاض أسعار السلع الصينية وضع المصانع لدول المنطقة في حالة خطر واحتمالية الإفلاس بسبب الاستيراد المفرط للمنتجات الصينية، فبعض القطاعات في شمال إفريقيا تعاني من تناقص الإنتاج وزيادة طلبات العمل، فالكثير من المصانع أعلنت إفلاسها نتيجة الخسائر المالية جراء المنافسة الصينية لها.

بالإضافة أن الصين وقفت عائقاً أمام العديد من محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي في شمال إفريقيا، فالصين تصرح بشكل مباشر دعمها لأنظمة ديكتاتورية في المنطقة وإفريقيا بصفة عامة، كما أنها استطاعت التأثير في قرارات وتوجهات دول المنطقة بما يخدم المصالح الصينية، ومثال ذلك في قضية التبت.

## المبحث الثالث: أبعاد التواجد الصيني في شمال إفريقيا على المصالح الغربية.

إن التواجد الصيني في إفريقيا يحمل دلالات جيواستراتيجية عميقة في إطار توزيع النفوذ ومراكز القوى في النظام الدولي، فالصين وفق أبعادها الإستراتيجية نقلت التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من محيطها الإقليمي الأسيوي إلى القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعتبر كمنافس جديد وقوة عالمية لها نفوذها.

إن أحد أكبر أوجه التنافس بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم وهما الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهو التسابق في إفريقيا عوما والشمال الإفريقي خاصة، حيث تحتل موقعاً جغرافياً إستراتيجي في جنوب أوربا وامتلاكها لثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة بالإضافة إلى ذلك تعد المنطقة شمال إفريقيا حقل تجارب للأسلحة الصينية مثلدولة السودان.

### المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي.

#### الفرع الأول: البعد السياسي:

ظل التاريخ الاستعماري الطويل يشكل عبئاً كبير على العلاقات الأوربية والإفريقية لكنه لم يكن كذلك على العلاقات الجنوب الإفريقية، بل على العكس من ذلك فالصين كانت داعم للدول الإفريقية في صراعهم مع قوى الاستعمار من أجل التحرر والاستقلال.

برز تأثير الصين الواضح على مصالح الدول الأوربية في إفريقيا، وإضعافه لحلقة الهيمنة التقليدية التي فرضتها أوربا على الدول الإفريقية واعتبارها منطقة نفوذ لها. يتجلى هذا سنة 2007، حيث أنه بعد سنة من إطلاق الصين لإستراتيجيتها الكبرى تجاه القارة الإفريقية خلال قمة الصين – إفريقيا ببكين سنة 2006 والدخول في مرحلة الشراكة الإستراتيجية، ردا على ذلك، قامت الدول الأوربية بدورها سنة 2007 بعقد قمة الاتحاد الأوربي – إفريقيا، بمشاركة الدول الـ 27 للاتحاد الأوربي و54 دولة افريقية. تم خلال هذه القمة إطلاق الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين.[1]

[1] علي العطري، مرجع سابق، ص 252.

قوبلت السياسة الصينية في إفريقيا بانتقادات كبيرة من قبل الدول الأوربية، من جانب إهمالها للأبعاد الإنسانية والأخلاقية في علاقاتها مع الأنظمة السياسية في إفريقيا بغض النظر عن طبيعتها. فالصين ولتحقيق مصالحها الاقتصادية، تقيم علاقات مع النظام السوداني ذو الطبيعة الإسلامية، وأنظمة كل من بوتسوانا وموريس ذات الطبيعة الديمقراطية، وأنظمة طوغو وزيمبابوي ذات الطبيعة التسلطية. في هذا المجال تركز الصين على مقاربة "علاقات حكومة–حكومة" التي نجحت من خلالها بتمتين روابطها السياسية مع النخب السياسية الحاكمة.

**الفرع الثاني: البعد الاقتصادي:**

**01) المنافسة الأوربية للصين في شمال إفريقيا:**

يلعب قطاع الطاقة دورا مركزيا ضمن دائرة اهتمام الاتحاد الأوربي بمنطقة شمال إفريقيا خاصة في إطار سعيه من أجل تحقيق مساره التكاملي لتصبح احد أقوى أقطاب النظام العالمي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكذا النفوذ الصيني، لذا يولي أهمية كبيرة لتقوية اقتصاده الذي يحتاج للموارد الطاقوية من منطقة شمال إفريقيا القريبة جغرافياً، خصوصاً أنها تعطي جانب معتبر من حاجياته النفطية والغازية.

الجانب التجاري، حققت المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوربي ودول شمال إفريقيا تزايداً ملحوظاً، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الأوربي لأسواق المنطقة.

**02) المنافسة الأمريكية للصين في شمال إفريقيا:**

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يمكن تحديد أهدافها في شمال إفريقيا من خلال: أهداف اقتصادية وأمنية إستراتيجية فالصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين هاته الأخيرة والمغرب في سنة 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2006، لتشكل تحدياً كبير للمصالح الصينية والأوربية في المنطقة مع مرور الوقت وبالنسبة لتونس تعتبر البلد المغاربي الأقل تعاملا اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع بشكل كبير إلى حجمها الصغير ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات للوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات التجارية والاستثمارات ب

**03) البعد النفطي للتنافس الصيني – الأمريكي:**

يعد النفط في مركز التنافس الصيني – أمريكي في منطقة شمال إفريقيا بحيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والدول الغربية عموما في الصين منافساً لها في الكثير من الدول الإفريقية كالسودان، ليبيا، الجزائر، كل هذه الدول ذات أهمية نفطية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تؤمن هذه الأخيرة حوالي 24% من وارداتها النفطية من إفريقيا، أما الواردات الصينية النفطية من إفريقيا فتصل إلى 30% من مجمل وارداتها.[1]

تتميز بلاد شمال افريقيا بوفرة الموارد الطبيعية والنفطية بالأخص، حيث تعتبر من أهم المناطق المنتجة للبترول والغاز الطبيعي في العالم، وقد طبقت الصين بحسم مبدأ "الالتزام بالعقود وضمان الجودة وتفضيل الأرباح الصغيرة لدعم الصداقة" ولأن التكنولوجيا والمعدات التي توفرها الصين أكثر مناسبة لبلدان شمال افريقيا فإن التعاون بين الطرفين تدريجية بالاتجاه الصحيح، وهو ما خلق تهديد حقيقي للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، حيث تعتبر هذه الأخير المتحكم الأول في أسواق الطاقة العالمية بما تملكه من شركات عالمية قوية وقواعد عسكرية في أغلب المناطق الحساسة.

اعتبرت دارفور، أبرز منطقة برز فيها الخلاف الصيني–الأمريكي في إفريقيا. فالصين ولتغطية الزيادة الهائلة لطلبها على النفط من أجل تغذية نموها الهائل، ولحماية استثماراتها الضخمة هناك، انخرطت في سياسة نشطة داعمة الموقف السوداني، وهو ما تعارض آنذاك مع رغبة الولايات المتحدة، بعزل السودان دوليا، وفرض عقوبات عليها. من منطلق ارتباط الصين بشراكة نفطية متميزة مع السودان، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة بالسودان عام 1995. وبعد ذلك بعامين، وعندما قطعت واشنطن علاقاتها مع السودان، أسرعت الصين على الفور لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، وعملت على توطيد علاقاتها النفطية مع السودان وأصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين.

[1] محمد كريم خيدر، الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 234.

وتمكنت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC من شراء 40 % من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تنتج 300 ألف برميل يوميا.[1]

**المطلب الثاني: نظرة استشرافية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا.**

يظهر جليا أن الرؤية استشرافية لمستقبل التواجد الصيني في منطقة شمال إفريقيا تتمحور في إستراتيجية مدروسة وهو التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة وليس التصادم، لأن الصين على قناعة تامة أنها ما زالت لا تملك القدرة على أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الغرب في منطقة تعتبرها الصين منطقة نفوذ لها، بالرغم من أن الصين ترى نفسها الآن أكثر قربا من الدول المتقدمة بعد أن حققت الاعتراف الدولي بها كقوة عالمية لها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، فمن الناحية الدبلوماسية لم يعد هناك حاجة ماسة لبناء علاقات دبلوماسية مع دول صغيرة لكسب صوتها على المسرح العالمي.

فالصين والولايات المتحدة الأمريكية سيسعيان معاً من أجل بناء قدرات إضافة إلى التعاون المشترك، والتوجه نحو الشراكة وتنسيق أمني خاصة في قضايا القرصنة البحرية ومكافحة تهريب المخدرات، وتوحيد الجهود لإنقاذ بلدان شمال إفريقيا بعد أحداث الربيع العربي وما نتج عنه من تداعيات سلبية على المصالح الإستراتيجية الصينية والغربية.

وبوجه عام يتوافق سيناريو التعاون الصيني – الغربي نسبيا مع السياسة الصينية التي تسعى إلى تجنب المواجهة مع الغرب، ومن ثم فهو يوفر قدراً من الأرضية المشتركة خاصة، وأن إستراتيجية الصعود الصيني تقوم على التدرج، كما أن هذا السيناريو قابل للتطوير والتعديل بفضل تغير عناصر القوى الكبرى، وهو أمر تراهن عليه القيادة الصينية، وانه من المحتمل أن تتبع الصين سياسة تدل على معارضتها لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأن النموذج الأكثر احتمالا للعلاقات الصينية – الأمريكية بالأخص في منطقة شمال إفريقيا هو "لا سلام" و "لا حرب" ففيما تتجنب الصين المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة تقوم في الوقت نفسه ببناء علاقات وثيقة مع كل دول المنطقة.

[1] علي العطري، مرجع سابق، ص 246.

# خـــاتمة

## خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي حاولت أن تلقي الضوء على موضوع التواجد الصيني في شمال إفريقيا وتأثيره على القوى الكبرى المهيمنة في المنطقة حيث سعت الصين إلى استبدال النظام العالمي القائم على الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ومتوازن القوى، وذلك بأسلوب دبلوماسي شديد المرونة لا يصل بأي حال من الأحوال إلى درجة المواجهة المباشرة وذلك يظهر جلياً في مسألة تايوان.

أما بالنسبة لدول منطقة شمال إفريقيا فالصين اعتمدت في رؤيتها على التعاون والحوار لحل المشاكل متجنبة التدخل العسكري في المنطقة وأن التعاون الثقافي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية حيث انتهجت الصين نهجا اقتصاديا وتعاونا كمدخل رئيسي لتسويق سياستها في شمال إفريقيا، حيث كان لها دور كبير في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة من الجانب الاقتصادي، أما من الناحية السياسية فهي تقوم بتشجيع الأنظمة الاستبدادية على الاستمرار في انتهاكاتها لحقوق الإنسان من أجل مقعدها الدائم في مجلس الأمن.

تمتلك الصين كل المقومات التي تؤهلها لتتبوأ مكانة قوية على الساحة الدولية وتنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة بهدف حماية استقلالها، والحفاظ على سلامة أراضيها، كما أنها تسعى إلى بناء نظام اقتصادي دولي، وسياسي جديد يجسد الأهداف الإستراتيجية للصين من جهة والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى.

تتبع الصين إستراتيجية خاصة في علاقاتها مع دول شمال إفريقيا على كافة الأصعدة حيث استطاعت أن تتغلغل في شمال إفريقيا في منافسة مع قوى تقليدية مثل فرنسا وأمريكا وروسيا ولكن من خلال دبلوماسية ناعمة، حيث لم تفرض شروطاً مع الدول التي تعاملت معها، ولم تتدخل في شؤونها الداخلية.

إلى جانب ذلك قامت الصين بتقديم مساعداتها غير المشروطة لدول شمال إفريقيا بالشكل الذي حفز العديد من تلك الدول على الدخول في مشروعات اقتصادية مع الصين وارتباط معظمها بعقود تجارية فضلا عن السماح للعديد من الشركات الصينية بالعمل داخل تلك الدول.

أما من حيث الدبلوماسية الصينية المتبعة، فإن الصين حققت نجاحات على المستوى الدولي من خلال توظيف آليات دبلوماسية لخدمة مصالحها وأهدافها الدولية، على غرار نجاحها في عدم استصدار قوانين أممية لفرض عقوبات على الصين نتيجة ملفها الأسود عن حقوق الإنسان، والفضل يرجع إلى تصويت الدول الإفريقية ضد هذه اللوائح الأممية.

لتواصل الصين اعتمادها على البعد الاقتصادي بنسبة أكبر من أجل تحقيق المصالح الإستراتيجية نتيجة النمو المتسارع للصين في الجانب الاقتصادي، بالرغم من الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها منطقة شمال إفريقيا والتي تشكل التحديات التي يمكن أن تؤدي إلى تراجع الدور الصيني في المنطقة خاصة إذا تواصلت هذه الموجة لتشمل دولا أخرى مثل الجزائر وتونس والمغرب، لأن جود بيئة سياسية غير مستقرة يؤثر سلبا على مصالح الصين المتنامية في شمال إفريقيا.

أما من حيث التحديات الخارجية في شمال إفريقيا فإن هناك صراع حقيقي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على مناطق النفوذ، والسيناريو المرجح هو سياسة الاحتواء الأمريكي للصين، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل في صراع مباشر مع الصين لأن التكاليف ستكون كبيرة.

وأخيراً فإن دول شمال إفريقيا تسعى إلى تحقيق مصالحها باعتبار أن الصين شريك اقتصادي ليس لديه أطماع استعمارية ولا يسعى إلى الهيمنة.

# قائمة المصادر

# والمراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الوثائق:**

01) وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية.

**الكتب:**

01) رافع على المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية نجاه إفريقيا، العلاقات الصينية السوفياتية نموذجا 2000–2010، ط 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.

02) علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين الداخلية، الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل، 2010.

03) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.

04) للدكتور نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي،دار الجليل للنشر، عمان، 1983.

05) محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020.

**المجلات:**

01) توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 05، نوفمبر 2013.

02) حسين قوادرة، الدور الصيني في منطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، الواقع والتحديات، العدد 06، جويلية 2018.

03) خديجة محمد عرفة، قيود الصعود: الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، أفريل 2014.

04) خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، 2009.

05) رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية، المنطلقات والأبعاد، السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.

06) صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية، المحلية الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017.

07) طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد الأول.

08) كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، العدد 26، أيار/مايو 2017.

**الأطروحات:**

01) بحري سفيان، تحول موازين القوى في آسيا – البلفيك، رسالة ماستر، تخصص تحليل السياسات الخارجية، بومرادس.

02) علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ 2000.

03) محمد عديلة الطاهر، أطروحة دكتوراه بعنوان تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس.

04) محمد كريم خيدر، الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014.

**المنشورات والمقالات:**

01) جواد، العلاقات الصينية في 60 عاماً.

02) رايمو ندلي، "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015.

03) سلامة الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، www.albayan.co.ae/2001.

04) سوتشينغ وانغ روي يا، موقع الصين اليوم، 29.09.2019.

05) صخري محمد، السياسة الفرنسية في إفريقيا، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 16.03.2016.

06) عادل عبد الغفار،بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا، مركز بروك نجر الدوحة، موجز السياسة، سبتمبر 2019.
07) منظمة الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الصين، 30 جوان 2010.

**أخرى:**

01) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى 1995، كاظمة للنشر والترجمة والتويع، الكويت.
02) شينوي قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة محمد أبو جواد، دار النشر، بكين، 1987.
03) عاهد مسلم المشافبة، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وآفاقها المستقبلية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41.
04) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
05) علي حسين باكير، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دبلوماسية الصين الداخلية، الأبعاد والانعكاسات، لبنان، دار المنهل، 2010.
06) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999.
07) محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 1998.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1) Josephs, Nye, soft power: the means to success in world politics, CNY: public affairs, 2004.
2) Lina benabd Allah, chin's peace and security strategies in Africa building capacity is building peace, Africa studies quarterly, volume 16, issue,3.4 December.
3) Maime Pieter van disk, the new presence of china in Africa, 2009.
4) Mohamed traoudi, la stratégie arabe de la china, http://www.politique-actu.com/dossier/stratigie-arabe-china-mohamed-traoudi-chercheur/364302/
5) Peter Hough. Understanding. Global security. Rutledge. Taylor and Francis. Group. Landor and new York. 2005. Chorines w. Kelley

world politics trend and transformation. Edition, st, martins press, new York, 1995.

# الفـــهرس

## قائمة المحتويات


| العنوان | الرقم |
|---|---|
| **شكر** | |
| **إهداء** | |
| **خطة البحث** | |
| **مقدمة** | **01** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة** | |
| المبحث الأول: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية | **06** |
| المطلب الأول: تاريخ وفلسفة الفكر الواقعي | **06** |
| المطلب الثاني: الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة | **08** |
| المبحث الثاني: القوة الناعمة للإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا | **12** |
| المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة | **12** |
| المطلب الثاني: حدود القوة الناعمة | **14** |
| **الفصل الثاني: المحددات الأساسية للقوة الصينية** | |
| المبحث الأول: المحددات الجغرافية والبشرية | **16** |
| المطلب الأول: المحددات الجغرافية | **16** |
| المطلب الثاني: المحددات البشرية | **18** |
| المبحث الثاني: المحددات السياسية والعسكرية | **20** |
| المطلب الأول: المحددات السياسية | **20** |
| المطلب الثاني: المحددات العسكرية | **23** |
| المبحث الثالث: المحددات الحضارية والاقتصادية | **25** |
| المطلب الأول: المحددات الحضارية | **25** |
| المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية | **27** |
| **الفصل الثالث: الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا** | |
| المبحث الأول: مضامين الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا | **32** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: العلاقات الصينية – الشمال افريقية | **32** |
| المطلب الثاني: دوافع الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا | **34** |
| المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الصينية في شمال إفريقيا | **37** |
| المطلب الأول: الآليات الاقتصادية والعسكرية | **37** |
| المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية | **41** |
| المطلب الثالث: الآليات الثقافية والاجتماعية | **43** |
| **الفصل الرابع: مستقبل الصين في شمال إفريقيا** | |
| المبحث الأول: التحديات الصينية في شمال إفريقيا | **46** |
| المطلب الأول: التهديدات الأمنية | **46** |
| المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية | **47** |
| المطلب الثالث: الهيمنة الأوربية (الفرنسية) | **49** |
| المبحث الثاني: التداعيات الايجابية والسلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا | **50** |
| المطلب الأول: التداعيات الايجابية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا | **50** |
| المطلب الثاني: التداعيات السلبية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا | **51** |
| المبحث الثالث: أبعاد التواجد الصيني في شمال إفريقيا على المصالح الغربية | **53** |
| المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي | **53** |
| المطلب الثاني: نظرة استشرافية للتواجد الصيني في شمال إفريقيا | **56** |
| **خاتمة** | **58** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **61** |
| **الفهرس** | **66** |